عدد خاص
نونبر 2026

المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO

حَسْمٌ في البر والبحر.. الرؤية الملكية ترسم مستقبل القوة الاقتصادية بالصحراء المغربية



بمناسبة الذكرى الأولى لعيد الوحدة

يتقدم المدير العام لمجموعة بريد المغرب وكافة الأسرة البريدية بأحر التهاني

إلى صاحب الجلالة



الملك محمد السادس نصره الله وأيده

مؤكدين ولاءهم **للعرش العلوي المجيد**، راجين **لجلالته** الصحة وطول العمر،
وأن يحفظه في **ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن**،
وفي شقيقه **صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد**،
وفي كافة **أفراد الأسرة الملكية الشريفة**.

مجموعة بريد المغرب
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
GROUPE BARID AL-MAGHRIB

مجلة المغرب الاقتصادي
مجلة اقتصادية متخصصة

ملف الصحافة عدد :
09/2024 ص ح

مدير النشر ورئيس التحرير :
حسن أنفلوس

الإدارة العامة و التنسيق :
معاد غازي

المؤسسة الناشرة :
DC EVENT

الإيداع القانوني :
2025PE0022

الترقيم الدولي الموحد:
ISSN : 3119-6551

الموقع الإلكتروني :
www.maghrebeco.com
dcevent.ma@gmail.com

البريد الإلكتروني :
contact@maghrebeco.com

الهاتف :
+212 661-365427
+212 606-777070

الإخراج الفني :
يوسف العيوض
قاسم لبويز

المغرب الاقتصادي
MAGHREB ECO

في هذا العدد

04 عبد المالك العلوي : الصحراء المغربية.. من انتصارات الدبلوماسية إلى بناء القوة الاقتصادية

08 الرؤية الملكية ترسخ تفوق المغرب في ضبط المعابر وتبني قوة اقتصادية في الصحراء المغربية

15 محمد بشيري: نعمل على تحويل الجهات الجنوبية من فضاء بمؤهلات استثنائية إلى وجهات اقتصادية واستثمارية

17 عمر هلال: المغرب لا يريد إدارة النزاع إلى ما لا نهاية.. وإحصاء سكان تندوف مسألة إنسانية

21 جدري: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية من نجاح الاستثمار العمومي إلى آفاق الإقلاع الاقتصادي

25 أميرة حرمة الله: الدينامية التي تعرفها جهة الداخلة وادي الذهب مسار متكامل يرسخ الوحدة الترابية للمملكة

29 الخطوط الملكية المغربية تفك العزلة الجوية عن الأقاليم الجنوبية للمملكة

30 إسماعيل اكنكو: الحكم الذاتي حلا لقضية الصحراء المغربية، بين التأييد الأممي ورفض الأطراف الأخرى

36 جامعة ابن زهر.. عرض تكويني وأكاديمي في خدمة الأقاليم الجنوبية للمملكة



الصحراء المغربية.. من انتصارات الدبلوماسية إلى بناء القوة الاقتصادية

عبد المالك العلوي رئيس المعهد المغربي للذكاء الاستراتيجي، مؤلف كتاب"المغرب، تحدي القوة"

قال رئيس المعهد المغربي للذكاء الاستراتيجي، مؤلف كتاب "المغرب، تحدي القوة"، عبد المالك العلوي، إن أبرز ما يميز القيادة الدبلوماسية لجلالة الملك محمد السادس هو قدرتها على الجمع بين ثبات الأهداف ومرونة الوسائل. فبينما ظلت الوحدة الترابية ثابتاً لا يقبل المساومة في السياسة الخارجية المغربية، شهدت الأدوات الدبلوماسية تحولاً عميقاً، من خلال بناء علاقات شخصية ومؤسساتية مع قادة الدول، وتوسيع الحضور الاقتصادي في إفريقيا، وإعادة تعريف الشراكات التقليدية مع القوى الغربية.

وأضاف عبد المالك العلوي، في ورقة خص بها مجلة "المغرب الاقتصادي"، أن هذا الأمر لم يكن مجرد تراكم لزيارات رسمية أو اتفاقيات تعاون، بل بناء تدريجي لرصيد من الثقة والمصالح المتبادلة، سمح للمغرب بتعزيز هامش استقلالية قراره الخارجي، دون الدخول في منطق القطيعة أو الاصطفاف الحصري.

وأبرز مؤلف كتاب "المغرب، تحدي القوة"، أن من الخصائص الجوهرية المميزة للقيادة الملكية تكمن في إدراك أن النفوذ الدبلوماسي الذي لا يُبنى بالمواقف المعلنة وحدها، بل بشبكات المصالح الاقتصادية، وباستمرارية الالتزامات، وبالقدرة على قراءة التحولات الدولية قبل أن تتبلور نتائجها.

من ناحية أخرى اعتبر العلوي، أن المسيرة الخضراء، بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني، دشنت مرحلة تاريخية تمحورت حول استكمال الوحدة الترابية. أما التحولات التي يقودها جلالة الملك محمد السادس، فقد منحت هذا المسار بعداً اقتصادياً وقارياً متجدداً. وأكد أنه إذا كانت التطورات الأخيرة قد أبرزت فعالية القيادة الملكية في إدارة ملف بالغ التعقيد داخل

> **تكتسي التطورات الأخيرة لقضية الصحراء المغربية أهمية تاريخية، ليس فقط بالنظر إلى التحولات التي شهدها مجلس الأمن، بل لأنها تكشف عن النتائج التراكمية لاستراتيجية دبلوماسية بعيدة المدى، قادها جلالة الملك محمد السادس على امتداد أكثر من ربع قرن، بقدر كبير من الثبات والبراغماتية والقدرة على استشراف التحولات الدولية.**

نظام دولي يتسم بتعدد الأقطاب وتضارب المصالح، فإن التحدي المقبل سيكون اقتصادياً واجتماعياً بالدرجة الأولى.

العلاقات الدولية، لا تُقاس قوة الدول بما تحققه من انتصارات دبلوماسية فحسب، بل بقدرتها على تحويل تلك الانتصارات إلى مكاسب استراتيجية واقتصادية مستدامة. فالدبلوماسية لا تصبح أداة حقيقية للقوة إلا عندما تتجاوز منطق الدفاع عن المصالح الوطنية إلى القدرة على التأثير في موازين القوى، وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية التي تتحرك فيها الدولة.

من هذا المنظور، تكتسي التطورات الأخيرة لقضية الصحراء المغربية أهمية تاريخية، ليس فقط بالنظر إلى التحولات التي شهدها مجلس الأمن، بل لأنها تكشف عن النتائج التراكمية لاستراتيجية دبلوماسية بعيدة المدى، قادها جلالة الملك محمد السادس على امتداد أكثر من ربع قرن، بقدر كبير من الثبات والبراغماتية والقدرة على استشراف التحولات الدولية.

فمع انتهاء ولاية بعثة المينورسو في 31 أكتوبر 2026، ودخولها مرحلة الانسحاب المنظم، يجد الملف نفسه أمام منعطف غير مسبوق منذ سنة 1991. وهو منعطف يستدعي قراءة تتجاوز الاعتبارات الظرفية، لفهم التحول العميق الذي طرأ على موقع المغرب في المعادلة الجيوسياسية الإقليمية والدولية.



لا ينبغي الخلط بين انتهاء مهمة "المينورسو" وبين التسوية القانونية النهائية للنزاع، كما لا يجوز تجاهل المخاطر الأمنية المرتبطة بغياب آلية المراقبة الميدانية. غير أن الدلالة السياسية لهذا التطور تبقى عميقة: فالآلية التي جسدت، طيلة خمسة وثلاثين عاماً، مقاربة أممية معينة لتدبير النزاع، لم تعد تحظى بالتوافق الضروري لاستمرارها.

دبلوماسية ملكية أعادت تشكيل موازين القوى

في دراسة نشرتها في أكتوبر 2023 لدى المؤسسة الفرنسية للبحث الاستراتيجي، بعنوان «التوزيع الجيوسياسي الجديد للمغرب» (La nouvelle partition géopolitique du Maroc)، تناولت التحول الذي شهدته السياسة الخارجية للمملكة، انطلاقاً من فرضية مفادها أن المغرب انتقل تدريجياً من موقع الدولة التي تتكيف مع موازين القوى الدولية إلى موقع الدولة التي تسعى إلى التأثير فيها.

وقد استند هذا التحول إلى ركيزتين أساسيتين: الاستقلالية الاستراتيجية من جهة، وتنويع التحالفات والشراكات الدولية من جهة ثانية.

ولعل أبرز ما يميز القيادة الدبلوماسية لجلالة الملك محمد السادس هو قدرتها على الجمع بين ثبات الأهداف ومرونة الوسائل. فبينما ظلت الوحدة الترابية ثابتاً لا يقبل المساومة في السياسة الخارجية المغربية، شهدت الأدوات الدبلوماسية تحولاً عميقاً، من خلال بناء علاقات شخصية ومؤسساتية مع قادة الدول، وتوسيع الحضور الاقتصادي في إفريقيا، وإعادة تعريف الشراكات التقليدية مع القوى الغربية.

لم يكن الأمر مجرد تراكم لزيارات رسمية أو اتفاقيات تعاون، بل بناء تدريجي لرصيد من الثقة والمصالح المتبادلة، سمح للمغرب بتعزيز هامش استقلالية قراره الخارجي، دون الدخول في منطق القطيعة أو الاصطفاف الحصري.

وهنا تكمن إحدى الخصائص الجوهرية للقيادة الملكية: إدراك أن النفوذ الدبلوماسي لا يُبنى بالمواقف المعلنة وحدها، بل بشبكات المصالح الاقتصادية، وباستمرارية الالتزامات، وبالقدرة على قراءة التحولات الدولية قبل أن تتبلور نتائجها.

أكتوبر 2026: نهاية مرحلة وبداية أخرى

يشكل القرار 2797، الصادر عن مجلس الأمن في أكتوبر 2025، محطة مفصلية في هذا المسار. فقد جعل من المقترح المغربي للحكم الذاتي أساساً للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي، معتبراً أن حكماً ذاتياً حقيقياً يمكن أن يمثل المخرج الأكثر قابلية للتحقق، في إطار تسوية مقبولة من الأطراف ومتوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن التطور الأكثر دلالة جاء بعد سنة واحدة، عندما فشل مجلس الأمن، في 30 أكتوبر 2026، في تجديد ولاية بعثة المينورسو.

فقد استخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع القرار الأمريكي، الذي حظي بتأييد أحد عشر عضواً، بينما لم يحصل المشروع البديل الذي تقدمت به موسكو على الأصوات التسعة الضرورية لاعتماده.

ونتيجة لهذا الانسداد، انتهت ولاية البعثة الأممية، التي أُنشئت سنة 1991 للإشراف على تنظيم الاستفتاء، وأعلنت الأمم المتحدة بدء تصفية عملياتها وانسحابها المنظم، مع استمرار المساعي السياسية تحت إشراف المبعوث الشخصي للأمين العام.

ولا ينبغي الخلط بين انتهاء مهمة المينورسو وبين التسوية القانونية النهائية للنزاع، كما لا يجوز تجاهل المخاطر الأمنية المرتبطة بغياب آلية المراقبة الميدانية. غير أن الدلالة السياسية لهذا التطور تبقى عميقة: فالآلية التي جسدت، طيلة خمسة وثلاثين عاماً، مقاربة أممية معينة لتدبير النزاع، لم تعد تحظى بالتوافق الضروري لاستمرارها.

لقد تغيرت المعادلة الدولية، وأصبح مقترح الحكم الذاتي المغربي يحتل موقعاً مركزياً في النقاش حول التسوية السياسية.

وبصرف النظر عن المآلات المقبلة، يصعب فصل هذا التحول عن العمل الدبلوماسي المتواصل الذي قاده جلالة الملك محمد السادس، والذي جمع بين الصبر الاستراتيجي والحزم في تحديد المصالح الحيوية للمملكة.



تكتسي المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس لفائدة دول الساحل أهمية خاصة. فهي تقترح تجاوز العزلة الجغرافية لهذه الدول من خلال ربطها بالمحيط الأطلسي، وتؤسس لتصور للتكامل الإقليمي يقوم على البنيات التحتية والتجارة والطاقة والمصالح المشتركة. كما يندرج مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الرابط بين نيجيريا والمغرب، ضمن هذه الرؤية بعيدة المدى، رغم التحديات التمويلية والتقنية التي لا تزال تواجه إنجازه.

من دبلوماسية الاعتراف إلى دبلوماسية الشراكات والتنمية

يكتسي افتتاح عدد من الدول الإفريقية والعربية والأمريكية لقنصليات في العيون والداخلة دلالة تتجاوز البعد البروتوكولي.

فالقنصلية، في مفهومها التقليدي، مؤسسة لتيسير المعاملات وخدمة الرعايا. لكنها أصبحت، في الأقاليم الجنوبية، تعبيراً عن تموقع سياسي، وأداة محتملة لتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية.

غير أن نجاح هذه المقاربة لا ينبغي أن يُقاس بعدد الأعلام المرفوعة فوق المباني الدبلوماسية، بل بحجم التدفقات الاقتصادية التي تستطيع هذه التمثيليات المساهمة في خلقها.

فكل قنصلية يمكن أن تصبح نقطة انطلاق لشراكات في مجالات التجارة والخدمات اللوجستية والسياحة والتكوين والطاقات المتجددة.

وهنا يظهر أحد التحديات الأساسية للمرحلة المقبلة: الانتقال من دبلوماسية الاعتراف إلى دبلوماسية الشراكات التنموية، ومن تثبيت المكاسب السياسية إلى تحويلها إلى استثمارات وفرص عمل وقيمة مضافة محلية.

فالاقتصاد لا يتحرك بالإعلانات وحدها. والمستثمر، مهما بلغت درجة التقارب السياسي بين بلده والمغرب، يبحث أولاً عن وضوح الرؤية، وجودة البنيات التحتية، والكفاءات البشرية، والأمن القانوني، وإمكانية الوصول إلى الأسواق.

من التحديات الأساسية للمرحلة المقبلة: الانتقال من دبلوماسية الاعتراف إلى دبلوماسية الشراكات التنموية، ومن تثبيت المكاسب السياسية إلى تحويلها إلى استثمارات وفرص عمل وقيمة مضافة محلية. فالاقتصاد لا يتحرك بالإعلانات وحدها. والمستثمر، مهما بلغت درجة التقارب السياسي بين بلده والمغرب، يبحث أولاً عن وضوح الرؤية، وجودة البنيات التحتية، والكفاءات البشرية، والأمن القانوني، وإمكانية الوصول إلى الأسواق.

الصحراء بوصفها منصة للقوة الأطلسية

من الأطروحات الأساسية التي دافعت عنها في كتابي «المغرب، تحدي القوة» أن المملكة استطاعت، خلال العقود الأخيرة، تحويل جزء من إكراهاتها الجغرافية والتاريخية إلى فرص استراتيجية.

وقد شكل ميناء طنجة المتوسط نموذجاً لهذا التحول. فالمشروع لم يقتصر على إنشاء بنية مينائية، بل ساهم في إعادة تموقع المغرب داخل سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية، وأصبح رافعة لمنظومة صناعية وتصديرية متكاملة.

واليوم، تحمل المشاريع الكبرى في الأقاليم الجنوبية إمكانية إحداث تحول مماثل.

فميناء الداخلة الأطلسي، والطريق السريع بين تيزنيت والداخلة، ومشاريع الطاقة المتجددة، ليست مجرد استثمارات قطاعية منفصلة، بل مكونات لرؤية أشمل تقوم على إعادة تنظيم الفضاء الاقتصادي بين المغرب وغرب إفريقيا.

وتكتسي المبادرة الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس لفائدة دول الساحل أهمية خاصة. فهي تقترح تجاوز العزلة الجغرافية لهذه الدول من خلال ربطها بالمحيط الأطلسي، وتؤسس لتصور للتكامل الإقليمي يقوم على البنيات التحتية والتجارة والطاقة والمصالح المشتركة.

كما يندرج مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، الرابط بين نيجيريا والمغرب، ضمن هذه الرؤية بعيدة المدى، رغم التحديات التمويلية والتقنية التي لا تزال تواجه إنجازه.

إن الرهان يتجاوز إذن تنمية الأقاليم الجنوبية وحدها. إنه يتعلق بإعادة تعريف الموقع الجيوسياسي للمغرب باعتباره دولة محورية تربط أوروبا بإفريقيا والفضاء الأطلسي.

وفي عالم تتزايد فيه المنافسة على الممرات التجارية والطاقة والموارد الاستراتيجية، تصبح القدرة على تنظيم التدفقات الاقتصادية إحدى أهم أدوات النفوذ.

التنمية البشرية: الاختبار الحقيقي للنجاح

غير أن هذه الرؤية تطرح سؤالاً لا يمكن تجاوزه: كيف تتحول القوة الجيوسياسية إلى ازدهار ملموس بالنسبة إلى المواطنين؟

لقد شكل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي أُطلق سنة 2015 بغلاف مالي أولي تجاوز 77 مليار درهم، مرحلة أساسية في بناء البنيات التحتية وتعزيز جاذبية المنطقة.

لكن نجاح المرحلة المقبلة لا يمكن اختزاله في حجم الاستثمارات العمومية أو عدد المشاريع المنجزة. فالبنية التحتية شرط ضروري للتنمية، لكنها ليست ضمانة كافية لتحقيقها.

وهنا نصل إلى ما أعتبره أحد أكبر التحديات التي تواجه المشروع المغربي للقوة: الحدود البشرية للتنمية.

فلا معنى لاقتصاد منفتح على إفريقيا والعالم إذا لم يتمكن من إدماج الشباب في سوق العمل، أو خلق نسيج متنوع من المقاولات المحلية، أو توفير تكوين يستجيب لحاجيات الاقتصاد الجديد.

كما أن تفعيل الجهوية المتقدمة، ومنح الفاعلين المحليين هامشاً أوسع للمبادرة، يمثلان شرطين أساسيين لترسيخ التنمية.

فالمطلوب ليس فقط استقطاب الاستثمارات نحو الصحراء، بل تمكين ساكنتها من المشاركة الفعلية في إنتاج الثروة والاستفادة منها.

من وحدة التراب إلى وحدة المصير الاقتصادي

تسمح الذكرى الحادية والخمسون للمسيرة الخضراء باستخلاص أحد أبرز دروس التاريخ المغربي المعاصر: أن بناء الدول لا يتحقق بالقرارات الظرفية وحدها، بل باستمرارية الرؤية، وتراكم الإنجازات، وقدرة المؤسسات على تحويل الطموحات إلى واقع.

لقد دشنت المسيرة الخضراء، بقيادة جلالة الملك الحسن الثاني، مرحلة تاريخية تمحورت حول استكمال الوحدة الترابية. أما التحولات التي يقودها جلالة الملك محمد السادس، فقد منحت هذا المسار بعداً اقتصادياً وقارياً متجدداً.

وإذا كانت التطورات الأخيرة قد أبرزت فعالية القيادة الملكية في إدارة ملف بالغ التعقيد داخل نظام دولي يتسم بتعدد الأقطاب وتضارب المصالح، فإن التحدي المقبل سيكون اقتصادياً واجتماعياً بالدرجة الأولى.

فالسيادة لا تقتصر على ممارسة السلطة فوق مجال جغرافي؛ إنها تعني أيضاً امتلاك القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي، وتأمين الموارد الاستراتيجية، وتنويع الشراكات، وتوفير شروط الازدهار للأجيال المقبلة.

لقد حقق المغرب مكاسب دبلوماسية مهمة، لكن التاريخ لا يحكم على صعود الدول من خلال انتصاراتها السياسية وحدها، بل من خلال قدرتها على تحويل تلك الانتصارات إلى قوة اقتصادية ومجتمعية مستدامة.

فالرهان اليوم لم يعد فقط أن يعترف العالم بموقع المغرب على الخريطة، بل أن يصبح هذا الموقع نفسه مصدراً للقوة والازدهار والتأثير.

وهنا، تحديداً، يبدأ التحدي الحقيقي للقوة المغربية.

شكل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي أطلق سنة 2015 بغلاف مالي أولي تجاوز 77 مليار درهم، مرحلة أساسية في بناء البنيات التحتية وتعزيز جاذبية المنطقة. لكن نجاح المرحلة المقبلة لا يمكن اختزاله في حجم الاستثمارات العمومية أو عدد المشاريع المنجزة. فالبنية التحتية شرط ضروري للتنمية، لكنها ليست ضمانة كافية لتحقيقها



رسخت تفوق المغرب في ضبط المعابر البحرية والبرية..

الرؤية الملكية الاستراتيجية تبني قوة اقتصادية في الصحراء المغربية



لحسن مقنع - حسن أنفلوس

بين ميناء الناظور في الشمال الشرقي وميناء الداخلة في الجنوب الغربي، وبينهما ميناء طنجة المتوسط، يمتد محور اقتصادي جيواستراتيجي ذو أبعاد دولية إفريقية متوسطية وأطلسية، يجسد الطموح التنموي الجديد للمغرب.

> **منذ 2020 إلى غاية يونيو 2026، بلغ حجم الأراضي التي تمت تعبئتها من أجل استقبال مشاريع الطاقات المتجددة في الجهات الجنوبية الثلاثة، العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب وكلميم واد نون، 16500 كيلومتر مربع، توزعت على 37 مشروعا، باستثمارات متوقعة تناهز 861 مليار درهم، حسب تقارير تعبئة العقار العمومي من أجل الاستثمار المرافقة لقوانين المالية.**

لم يعد الهدف فك العزلة عن مناطق مهمشة، وتوصيلها بالتجهيزات الأساسية، وإنما بإقامة قاطرات اقتصادية عملاقة، تجمع بين التموقع في السلاسل اللوجستية العالمية من خلال منشآت مينائية بأحجام غير مسبوقة إفريقيا، والربط بسلاسل قيمة عالمية من خلال ملحقاتها وامتداداتها من مناطق أنشطة اقتصادية صناعية وخدماتية، وربط باقي جهات البلاد بشرايين وشبكات طرقية من مستوى عالي، على غرار الجيل الجديد من الطرق السيارة، ومشاريع طرقية من مستويات غير مسبوقة على غرار خط الطريق السريع تيزنيت-الداخلة.

تنهل الرؤية الملكية من بعد استراتيجي بعيد المدى يعكس مدى أهمية الرسوخ في بسط السيطرة البحرية وضبط المعابر في المجال البحري للمملكة، عبر مشاريع هيكلية وبنيوية في مسار النقل والتجارة والربط البحري العالمي.

ويتجلى ذلك بالأساس بما حققه ميناء طنجة المتوسط من حضور قوي في هذا المشهد، وما سيحققه توسيعه عبر ميناء طنجة المتوسط 3، وقبله إطلاق إشغال الميناء الأطلسي بالداخلة، ثم دخول ميناء غرب المتوسط مرحلة الخدمة الفعلية بشكل تدريجي.

ميناء الداخلة الأطلسي.. التحدي التقني والرهان الاقتصادي

شيد ميناء الداخلة الأطلسي بالكامل جزيرة في عرض البحر، الشيء الذي جعلت منه رهانا تقنيا غير مسبوق بالنسبة للمغرب. هذا الخيار لم يمليه الاستعراض، بل فرضته الأهداف المتوخاة من المشروع، وعلى رأسها توفير ميناء ذو عمق استثنائي ليتمكن من اســتقبال البواخر العالمية العملاقة وأكثرها ضخامة. فهذه السفن، التي يتجاوز طولها مئات الأمتار وتصل حمولتها 20 ألف حاوية، تتطلب غطسا مائيا عميقا، ولا يمكنها الدخول إلى مناطق شــاطئية ضحلة تعاني باستمرار من تراكم الرمال. إضافة إلى ذلك، جاء هذا الخيار أيضا كجواب على الهاجس البيئي الذي يمثله الحفاظ على خليج الداخلة. فبناء ميناء ضخم تقليدي داخل الخليج كان سيؤدي إلى تدمير نظامه البيئي المتفرد.

عرفت التكلفة الاستثمارية للمركب المينائي الداخلة الأطلسي ارتفاعات متتالية، من 12 مليار درهم، إلى زهــاء 13 مليار درهم، لتقدر بنحو 15 مليار درهم في قانون مالية 2027.

وتعــزى هذه الزيادات المتتالية في التكلفة الاســتثمارية إلى المراجعات التقنية الرامية إلى إدخال تحديثات هندســية جديدة وإدماج بنيات تحتية مينائية لم تكن مدرجة في التصميم الأولي، منها على الخصوص تكييف الميناء للاستعمال في مجال تخزين الأمونياك والغاز الطبيعي المسال.

يتجلى الرهان التنموي والاقتصادي للمركب المينائي الداخلة الأطلسي في هندسته المزدوجــة التي تتوخى التثمين الأمثل للموقــع الاستراتيجي للمغرب وامتداده البحري، من جهة، وجعل هذا التثمين في خدمة التنمية الداخلية وقاطرة للارتقاء بالاقتصــاد الوطني وأداة للدمــج الاقتصادي وبالخصــوص بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

ومــن المتوقع أن يرتكز النشــاط الاقتصادي للمركب المينــائي، بكل مكوناته اللوجســتية والصناعية والخدماتية، بنسبة 60% حول التصدير، والباقي لخدمة الاقتصاد الوطني والمحلي.

العــنصر الآخر الذي ميز إنشــاء هذا المركب المينائي هــو أن تمويله كان ذاتيا بالكامل من قبــل خزينة الدولة، دون اللجــوء إلى المديونية. ويراهن مشروع الداخلة على أن يشــكل محفــزا للقطاع الخاص على امتــداد المغرب، ورافعة للتصنيــع والمبادرات وريادة الأعمال. ويشــكل الربط الطرقي، خاصة المشروع العملاق لطريق تيزنيت - الداخلة السريع، إحدى تجليات هذا الطموح.

في نهاية أكتوبر 2026 بلغ مستوى إنجاز المركب المينائي الداخلة الأطلسي 74%،



بالتزامن مع عيد احتفال المغرب بالذكرى الأولى لعيد الوحدة 31 أكتوبر 2026، حيث تم تدشين أول محطة بميناء الناظور غرب المتوســط من طرف ولي العهد مولاي الحسن بتعليمات ملكية ســامية، ويرتقب أن تكتمل أشغال إنشائه مع متم سنة 2028.

إدماج الأقاليــم الصحراوية في الاقتصاد الوطني والدولي عبر الطاقة

تتوفر الأقاليم الجنوبية للمغــرب على رأسمال لا يقدر بثمن، والذي ظل ينظر إليه لمدة طويلة كعائق أمام التنمية بمفهوميها الصناعي والفلاحي. امتداد واسع بشــكل مفرط لأرض قاحلة، وكثافة سكانية ضعيفة إلى أقصى حد. غير أن دخول المغرب مجال الطاقات الجديدة والمتجددة قلب هذه المعادلة. فإطلاق مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، يتطلب مساحات واسعة ورســاميل كبيرة. ولا تحتاج هذه المشــاريع إلا القليل من اليد العاملة، بخلاف التوســع الصناعي والفلاحي، الــذي لا يمكن أن يتم إلا حيــث توجد الكثافة السكانية اللازمة لذلك.

منــذ 2020 إلى غاية يونيو 2026، بلغ حجم الأراضي التي تمت تعبئتها من أجل استقبال مشاريع الطاقات المتجددة في الجهات الجنوبية الثلاثة، العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب وكلميم واد نون، 16500 كيلومتر مربع، توزعت على 37 مشروعا، باســتثمارات متوقعة تناهز 861 مليار درهم، حسب تقارير تعبئة العقار العمومي من أجل الاستثمار المرافقة لقوانين المالية.

الجهة	الحصة من المساحة	المساحات بالهكتار	الاستثمار (مليار درهم)	عدد المشاريع
العيون الساقية الحمراء	24,57 %	407,411	270,37	15
الداخلة وادي الذهب	49,10 %	814,082	224,94	9
كلميم واد نون	26,23 %	434,891	365,98	13
المجموع	100 %	1656,384	861,29	37

استثمارات مشاريع الطاقات المتجددة في الجهات الجنوبية الثلاثة للمملكة المغربية

من أبرز هذه المشـــاريع الكبرى الأولى لهذا المخطط، تعبئة 150000 هكتار عن طريق الكراء في جهة كلميم واد نون خلال ســـنة 2021 لإقامة مشروع بتكلفة اســـتثمارية تناهز 250 مليار درهم بمبادرة شركة إكسلانك المغرب. يتضمن هذا المشروع إنشاء محطات ريحية وشمســـية لتوليد الكهرباء، والتي سيتم تصدير الجزء الأكبر منهـــا إلى بريطانيا عبر أطول ربط كهربائي بحري في العالم يمتد على مسافة تناهز 3800 كيلومتر، يضم 4 كابلات عالية الجهد بقدرة 1.8 جيجاوات. كما يشمل المشروع إنشـــاء بطارية ضخمة لتخزين الطاقة بقدرة 5جيجاوات. ويرتقب أن يدخل هذا المشروع الضخم حيز التشـــغيل في سنة 2030. وسيمكن من خلق 2000 فرصة عمل.

وتميزت بعض هذه المشاريع الضخمة بالاندماج المحلي من خلال جمع بين ثلاثية "الماء والطاقـــة والفلاحة"، على غرار مشروع شركـــة الداخلة للطاقة والماء على مســـاحة 3500 هكتار، والذي تضمن إنشـــاء محطة لتحلية مياه البحر بقدرة سنوية تناهز 37 مليون متر مكعب.

وجهت الشركة 30 مليون متر مكعب للســـقي الزراعـــي لأراضي فلاحية تقدر مساحتها بنحو 5200 هكتار، و 7 مليون متر مكعب لتزويد مدينة الداخلة بالماء الصالح للشرب.

فـــي نهايـــة أكتوبـــر 2026 بلغ مســـتوى إنجـــاز المركـــب الميناـــي الداخلة الأطلسي 74%، بالتزامن مع عيد احتفـــال المغـــرب بالذكرى الأولـــى لعيد الوحدة 31 أكتوبر 2026، حيث تم تدشـــين أول محطة بميناء الناظور غرب المتوسط من طرف ولي العهـــد مولاي الحســـن بتعليمات ملكية ســـامية، ويرتقب أن تكتمل أشـــغال إنشائه مع متم سنة 2028.

وتضمن المشروع حظيرة ريحية لإنتاج الكهربـــاء بقدرة 60 ميغاواط. ودخلت المنشأة حيز التشغيل في مارس 2026.

بينما اتجهت مشـــاريع أخرى صوب الدمـــج الصناعي، عبر تحويل الكهرباء إلى منتجات صناعية على غرار الأمونياك والوقود الصناعي والهيدروجين الأخضر.

واستقطبت الداخلة حصة الأسد من هذه المشاريع، بمساحة إجمالية تناهز 814 ألـــف هكتار، تمثل 49% من إجمالي المســـاحات المخصصـــة في أقاليم الجهات الجنوبية الثلاثة لإيواء المشـــاريع الطاقة. وستقام على هذه المساحة 9 مشاريع باســـتثمارات تناهز 225 مليار درهم. فيما بلغت حصـــة جهة كلميم-وادنون 26,23%، بتعبئة 435 ألف هكتار لاستقبال 13 مشروع بكلفة 366 مليار درهم. أما جهة العيون الساقية الحمراء، فعبأت 407,4 ألف هكتار لإقامة 15 مشروعا باستثمارات تناهز 270 مليار درهم.

نقلة نوعية للأقاليم الجنوبية.. من العزلة إلى الطليعة

عند استرجاع الأقاليم الجنوبية من الاســـتعمار الإسباني كانت منفصلة تماما عن الديناميكيـــة الاقتصادية الوطنية. فقد عانت هذه الأقاليم طويلا من التهميش، فإسبانيا لم تبدل أية مجهودات تذكر في مجال التنمية والتجهيز بالبنيات التحتية. وظل اهتمامها محصورا في بعض الموانئ التي تستغلها كمراكز عسكرية أو دعم السفن والصيد البحري. المدينة الوحيدة التي حظيت ببعض الاهتمام من حيث البنيات التحتية هي مدينة العيون ابتداء من أواخر الســـتينات مع اســـتغلال الفوسفاط. غير أن هذا الاهتمام ظل في حدود ما يتطلبه هذا الاستغلال.

في إطار الوحدة الوطنية تحولت الأقاليم الصحراوية بشكل جذري، وانتقلت من مجـــالات تعتمد على الدعـــم العمومي، إلى قاطرات لنمـــو الاقتصاد الوطني، مرتبطة بشـــبكات الطـــرق والكهرباء والاتصالات، منتجة للمواد الاســـتهلاكية والصناعية، تمـــون الاقتصاد الوطني وتصدر. ومدت جســـورا ي اتجاه إفريقيا والساحل الإفريقي، مستثمرة فرص منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أصبحت الأقاليم الجنوبية اليوم منطقة حيوية تزخر بالفرص الاســـتثمارية، في سياق المشـــاريع الكبرى التي تنجز فيها. وأصبح المركب الميناي الضخم الداخلة الأطلسي يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين. وتتجلى جاذبية الميناء بعدد الزيارات السنوية التي يتلقاها من طرف المستثمرين والتي ناهزت 1000 زيارة في السنة.



ميناء "الناظور غرب المتوسط" يدخل مرحلة التشغيل و"طنجة المتوسط" يتوسع

رؤية ملكية ترقى بالمغرب إلى فاعل مينائي دولي على الواجهتين المتوسطية والأطلسية

بدأ المركب المينائي والصناعي الناظور غرب المتوسط في الدخول تدريجيا مرحلة التشغيل، بما يشكل محطة جديدة في تنزيل الرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، التي تضع البنيات التحتية الكبرى في صلب التحول الاقتصادي للمملكة وتنمية مجالاتها الترابية.

وبمناسبة عيد الوحدة، أشرف صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن بتعليمات سامية من الملك محمد السادس، يوم السبت 31 أكتوبر بجماعة إعزانن (إقليم الناظور)، على إطلاق عمليات أول محطة للحاويات بميناء الناظور غرب المتوسط، ليعطي بذلك انطلاق المرحلة الافتتاحية لتشغيل المركب الصناعي والمينائي "الناظور غرب المتوسط"، الذي تطلب تعبئة 54 مليار درهم من الاستثمارات العمومية والخاصة.

ويتوزع الاستثمار الإجمالي الذي تمت تعبئته ما بين 31 مليار درهم من الاستثمارات العمومية و23 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة، حيث يطمح الناظور غرب المتوسط إلى إرساء قطب اقتصادي وصناعي ولوجستي وطاقي جديد على الواجهة المتوسطية للمملكة.

وإلى جانب تعزيز القدرات المينائية الوطنية، يشكل هذا المركب رافعة قوية لخلق الثروة وفرص الشغل لفائدة جهتي الشرق والوسط. وتماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، يطمح الناظور غرب المتوسط إلى تحقيق آثار تنموية مستدامة على مستوى مجال إشعاعه، وخلق فرص ملموسة لفائدة الساكنة، ولا سيما الشباب، وفتح آفاق جديدة أمام المقاولات والفاعلين الاقتصاديين المحليين.



دخول تدريجي للبنيات التحتية المينائية في مرحلة التشغيل

أصبح المركب المينائي الناظور غرب المتوسط جاهزا للشروع تدريجيا في تشغيل مختلف مكوناته، وفق برنامج زمني يتيح الانطلاق المتتالي للمحطات والأنشطة المختلفة.

وستكون محطة الحاويات الشرقية أولى المحطات التي ستشرع في عملياتها. وتبلغ طاقتها الاستيعابية النهائية 3.5 ملايين حاوية، كما تتوفر على 1,520 متراً طولياً من الأرصفة، وعمق مائي يبلغ 18 متراً، و70 هكتاراً من المساحات الأرضية. وسيتم، في مرحلة أولى، استغلال 720 متراً طولياً من الأرصفة.

وسيتم تشغيل المحطة من طرف تجمع يضم مرسى المغرب وMSC، أكبر شركة عالمية للنقل البحري للحاويات، باستثمار يفوق 5 مليارات درهم. وقد تم بالفعل إدراج أولى الخطوط البحرية ضمن برامج شركات الملاحة، على أن تسجل أولى الرحلات التجارية ابتداءً من نهاية شهر أكتوبر 2026.

وستشكل محطة الحاويات الغربية المرحلة الموالية من عملية الدخول التدريجي في مرحلة التشغيل. وتبلغ طاقتها الاستيعابية 1.8 مليون حاوية، كما تتوفر على 900 متر طولي من الأرصفة، وعمق مائي يبلغ 18 متراً، و40 هكتاراً من المساحات الأرضية. وتتواصل حالياً الأشغال النهائية الخاصة بالرصيف، بالتوازي مع تسليم وتركيب التجهيزات.

وسيتم تشغيل المحطة من طرف تجمع يضم مرسى المغرب وCMA CGM، ثالث أكبر شركة عالمية للنقل البحري للحاويات، باستثمار خاص يفوق 3 مليارات درهم. ومن المرتقب دخولها حيز التشغيل خلال الربع الثاني من سنة 2027، مع برمجة أولى الخطوط البحرية ابتداءً من هذا التاريخ.

قطب طاقي جديد

سيتوفر الناظور غرب المتوسط كذلك على بنيات تحتية مينائية مخصصة لمناولة المحروقات والمنتجات البترولية، إلى جانب محطة مينائية للغاز الطبيعي المسال، من المرتقب أن تدخل تدريجياً في مرحلة التشغيل ابتداءً من منتصف سنة 2027.

وستبلغ الطاقة الاستيعابية لمراسي المحروقات ما يصل إلى 25 مليون طن سنوياً. وسترتبط هذه المراسي بمنطقة للتخزين تمتد على مساحة 170 هكتاراً، تم استكمال شطر أول منها على مساحة 82 هكتاراً. وقد أبدى عدد من الفاعلين اهتمامهم بتطوير أنشطتهم داخل هذه المنطقة، بما يمثل في المرحلة الحالية مساحة تناهز 50 هكتاراً.

وبالتوازي مع ذلك، ستتوفر محطة الغاز الطبيعي المسال، التي تضم 360 متراً طولياً من الأرصفة، على قدرة للمناولة تصل إلى 5 مليارات متر مكعب سنوياً. وستسهم هذه البنيات التحتية في تعزيز القدرات الطاقية واللوجستية للمملكة وتنويع بنيات التزويد والإمداد.



محطات متنوعة لمواكبة نمو التدفقات

سيتوفر المركب أيضاً على بنيات تحتية مخصصة للبضائع الصلبة السائبة والبضائع العامة. وستضم محطة البضائع الصلبة السائبة 360 متراً طولياً من الأرصفة، بطاقة مناولة تصل إلى 7 ملايين طن سنوياً، وسيتم تسليمها إلى صاحب الامتياز في يونيو 2027.

أما محطة البضائع العامة، التي تم منح امتياز تشغيلها لمرسى المغرب، فتتوفر على 540 متراً طولياً من الأرصفة و22 هكتاراً من المساحات الأرضية، بعمق مائي يبلغ 18 متراً. وتبلغ طاقتها الاستيعابية 3 ملايين طن سنوياً، باستثمار خاص قدره مليارا درهم. ومن المرتقب دخولها حيز التشغيل في ديسمبر 2028.

دينامية صناعية جديدة لجهتي الشرق والوسط

تواكب الدينامية المينائية عملية التطوير التدريجي لمنظومة صناعية ولوجستية جديدة حول الناظور غرب المتوسط. وقد أصبحت المنطقة الصناعية للناظور غرب المتوسط في مرحلة التشغيل بالفعل، حيث دخل أول مصنع حيز النشاط، فيما توجد ثلاثة مصانع أخرى حالياً قيد الإنشاء، باستثمارات تناهز 12 مليار درهم.

ومن المنتظر أن تتعزز هذه الدينامية مع الاستقبال التدريجي لمستثمرين جدد وتطوير أنشطة صناعية ولوجستية مرتبطة بالمركب المينائي.

وإلى جانب محيطه المباشر، يطمح الناظور غرب المتوسط إلى أن يشكل محركاً للتحول الاقتصادي والمجالي على مستوى جهتي الشرق والوسط. وسيسهم تطويره في تحفيز الاستثمار، وتعزيز الكفاءات، وتشجيع بروز أنشطة جديدة، وتوسيع الفرص المتاحة أمام المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جداً، فضلاً عن الساكنة المحلية.

بنيات تحتية للربط من أجل تعزيز الاندماج المجالي

يترافق تطوير الناظور غرب المتوسط مع برنامج مهم للبنيات التحتية، يهدف إلى تعزيز ربط المركب بمجاله الخلفي وتحسين اندماجه في محيطه الترابي. ومن المرتقب دخول الخط السككي الرابط بين سلوان والناظور غرب المتوسط، على مسافة 49 كيلومتراً، حيز الخدمة سنة 2028. كما يُرتقب دخول الطريق السيار الرابط بين جرسيف والميناء، على مسافة 105 كيلومترات، حيز الخدمة في يونيو 2029.

وبالتوازي مع ذلك، يجري تنفيذ برنامج لتأهيل 280 كيلومتراً من الشبكة الطرقية، تم إنجاز 210 كيلومترات منها إلى حدود اليوم.

وستساهم هذه البنيات التحتية في تعزيز ربط الناظور غرب المتوسط بأهم الممرات الاقتصادية الوطنية، كما ستسهم، إلى جانب وظائفها المرتبطة بالميناء، في فك العزلة ودعم التنمية الاقتصادية لمجال إشعاعه.

رافعة قوية لخلق فرص الشغل والفرص الاقتصادية

من المنتظر أن يحقق الناظور غرب المتوسط آثاراً اقتصادية واجتماعية مهمة لفائدة مجاله الترابي. وعلى المدى القصير، يُتوقع أن يساهم المركب في إحداث 14,000 منصب شغل مباشر و20,000 منصب شغل غير مباشر.

وعلى المدى المتوسط، في أفق 2035-2036، من شأن تطوير الأنشطة المينائية والصناعية واللوجستية والطاقية أن يرفع عدد فرص الشغل المباشرة وغير المباشرة إلى ما يقارب 90,000 منصب، منها 50,000 منصب شغل مباشر.

وإلى جانب هذه الأرقام، تتمثل طموحات الناظور غرب المتوسط في جعل الاستثمار في البنيات التحتية رافعة حقيقية للإدماج الاقتصادي والتنمية المجالية، من خلال خلق آفاق جديدة للشباب والمقاولات وساكنة المنطقة.

مرحلة جديدة في بناء قوة بحرية وطنية متكاملة ومتكاملة الأدوار

يأتي الناظور غرب المتوسط ليواصل ويعزز نجاح طنجة المتوسط، في إطار من التكامل الاستراتيجي الهادف إلى تمكين المملكة من عرض مينائي متنوع وتنافسي وذي بعد دولي.

ويمتد هذا الطموح أيضاً إلى الواجهة الأطلسية من خلال تطوير ميناء الداخلة الأطلسي، الذي من شأنه تعزيز الانفتاح الاقتصادي للمغرب على عمقه الإفريقي وتسهيل ولوج بلدان الساحل إلى الأسواق الدولية.

ومن خلال طنجة المتوسط والناظور غرب المتوسط، وغداً الداخلة الأطلسي، تواصل المملكة بناء منظومة مينائية متكاملة في خدمة تنافسيتها وسيادتها الاقتصادية والطاقية وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة العالمية الكبرى.

غير أن هذا الطموح لا يُقاس فقط بالمؤشرات والتوازنات الاقتصادية الكبرى. فوفقا لرؤية الملك محمد السادس، نصره الله، تروم هذه الاستثمارات المهيكلة أن تشكل محركات حقيقية للتحول المجالي وخلق فرص الشغل والفرص الاقتصادية، وأن تسهم بصورة مستدامة في تحسين الآفاق المتاحة أمام المواطنين.

"طنجة المتوسط" يتوسع ويطلق مرحلة جديدة كبرى من مساره التنموي

أطلق المركب المينائي طنجة المتوسط مرحلة جديدة كبرى من مساره التنموي، امتدادا للرؤية الاستراتيجية للملك محمد السادس، التي جعلت من هذا المركب المينائي والصناعي واللوجستي رافعة رئيسية لتحول الاقتصاد المغربي واندماجه في المبادلات العالمية.

وتستجيب هذه المرحلة الجديدة لطموح مزدوج يتمثل في ترسيخ ريادة طنجة المتوسط في حوض البحر الأبيض المتوسط على نحو مستدام، ورفع الطاقة الاستيعابية للمركب المينائي إلى 20 مليون حاوية، مع التطلع إلى الانضمام إلى قائمة أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم.

وستستند هذه المرحلة إلى برنامج استثماري جديد يشمل، على الخصوص، إنجاز ميناء طنجة المتوسط 3 الجديد. ويندرج تطوير طنجة المتوسط ضمن برنامج جديد يعبئ استثماراً إجمالياً بقيمة 36 مليار درهم، موزعا بين 20 مليار درهم من الاستثمارات العمومية و16 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

طنجة المتوسط.. تجسيد لبعد الرؤية الملكية

يستمد تطوير طنجة المتوسط جذوره من رؤية الملك محمد السادس، الذي اختار، قبل أكثر من عقدين، تزويد المملكة بمنصة مينائية وصناعية ذات بعد عالمي على مضيق جبل طارق. وقد أحدثت هذه الرؤية تحولاً عميقاً في موقع المغرب ضمن المبادلات الدولية، وأتاحت بروز منظومة مينائية ولوجستية وصناعية متكاملة.

وتندرج المرحلة الجديدة من تطوير طنجة المتوسط في استمرارية هذا الطموح، بهدف استباق تطور المبادلات العالمية، وترسيخ التفوق التنافسي للمملكة، والارتقاء بقدراتها إلى مستويات جديدة من الأداء.

إطلاق ميناء طنجة المتوسط 3 الجديد

سيقع ميناء طنجة المتوسط 3 غرب المركب المينائي الحالي، وسيضم حواجز أمواج بطول 3,000 متر، إلى جانب محطة جديدة للحاويات، تحمل اسم TC5، مجهزة بأرصفة بطول إجمالي يبلغ 1,200 متر. وستبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه المحطة 4.5 ملايين حاوية مكافئة لعشرين قدماً سنوياً، قابلة للرفع إلى 5 ملايين حاوية مكافئة لعشرين قدماً. وسيمثل هذا المشروع الجديد استثماراً بقيمة 8 مليارات درهم تتولى تمويله مجموعة طنجة المتوسط. ومن المرتقب انطلاق الأشغال ابتداءً من أواخر أكتوبر 2026، على أن تدخل المحطة حيز التشغيل في منتصف سنة 2031.

محطة جديدة تتولى تشغيلها ميرسك–إيه بي إم MAERSK-APM

تم توقيع عقد امتياز مع ميرسك–إيه بي إم MAERSK-APM ، إحدى المجموعات الرائدة عالمياً في مجال النقل البحري وتشغيل الموانئ، من أجل تطوير هذه المحطة الجديدة (TC5) وتشغيلها. ويعكس هذا الالتزام الثقة المتجددة لكبار الفاعلين الدوليين في المملكة وفي مسار تطوير طنجة المتوسط.





توسعة جارية لميناء المسافرين والشاحنات

بالموازاة مع ذلك، تتواصل أشغال توسعة ميناء المسافرين والشاحنات، بهدف مواكبة نمو حركة العبور وتعزيز الطاقة الاستيعابية للمركب. وستتيح هذه الأشغال، التي انطلقت في ديسمبر 2024، رفع الطاقة الاستيعابية للميناء تدريجياً إلى مليون شاحنة للنقل الدولي الطرقي (TIR) و7 ملايين مسافر سنوياً. ومن المرتقب دخول هذه التوسعة حيز التشغيل سنة 2029.

نحو 20 مليون حاوية مكافئة لعشرين قدما وطموح الانضمام إلى قائمة أكبر عشرة موانئ عالمياً

ستتيح مجموع هذه المشاريع، عند اكتمالها، رفع الطاقة الاستيعابية السنوية للمركب المينائي طنجة المتوسط إلى نحو 20 مليون حاوية مكافئة لعشرين قدماً خلال العقد المقبل.

وسيمكن هذا البُعد الجديد طنجة المتوسط من ترسيخ ريادته في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومواصلة تقدمه ضمن كبرى المنصات المينائية الدولية، مع التطلع إلى الانضمام إلى قائمة أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم.

وإلى جانب الرفع من الطاقة الاستيعابية، تهدف هذه المرحلة الجديدة إلى تعزيز دور المغرب في تنظيم المبادلات الدولية، ومواكبة تحولات النقل البحري العالمي، وترسيخ جاذبيته لدى كبار المستثمرين والفاعلين الدوليين.

دفعة جديدة للتنمية الصناعية

ستواكب المرحلة الجديدة من تطوير طنجة المتوسط أيضاً وتيرةٌ متسارعة للدينامية الصناعية. ومن المتوقع أن تتيح هذه التوسعة استقطاب نحو 100 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة الإضافية، وإحداث 80 ألف منصب شغل جديد. وبذلك، قد يرتفع حجم معاملات المنصة الصناعية من 188 مليار درهم إلى نحو 350 مليار درهم في أفق سنة 2035.

شريك استراتيجي في خدمة التكامل مع أوروبا

يندرج تطوير قدرات طنجة المتوسط أيضاً ضمن منطق التكامل الاقتصادي مع أوروبا.

> **يستمد تطوير طنجة المتوسط جذوره من رؤية الملك محمد السادس، الذي اختار، قبل أكثر من عقدين، تزويد المملكة بمنصة مينائية وصناعية ذات بعد عالمي على مضيق جبل طارق. وقد أحدثت هذه الرؤية تحولا عميقاً في موقع المغرب ضمن المبادلات الدولية، وأتاحت بروز منظومة مينائية ولوجستية وصناعية متكاملة. وتندرج المرحلة الجديدة من تطوير طنجة المتوسط في استمرارية هذا الطموح، بهدف استباق تطور المبادلات العالمية، وترسيخ التفوق التنافسي للمملكة.**

وفي سياق يتسم بإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، والسعي إلى تعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود، وتقريب قواعد الإنتاج من أسواق الاستهلاك، يتوفر المغرب على مؤهلات كبرى، تتمثل في قربه الجغرافي من أوروبا، وربطه البحري، وبنياته التحتية الرائدة، وعمق نسيجه الصناعي. ويشكل طنجة المتوسط، في هذا الإطار، حلقة وصل استراتيجية بين الاقتصادات الأوروبية والإفريقية والعالمية، ويسهم في تقديم حلول ملموسة لتحديات التنافسية والصمود وتنويع سلاسل الإمداد.

طموح يضع الأداء الاقتصادي في خدمة خلق الثروات والفرص

يُبرز مسار طنجة المتوسط قدرة المغرب، بقيادة الملك محمد السادس، على استباق التحولات الكبرى للاقتصاد العالمي، واعتماد خيارات استراتيجية ذات أفق بعيد المدى.

ففي غضون نحو عقدين، نجحت المملكة في إرساء منصة مينائية ولوجستية وصناعية ذات بعد عالمي على مضيق جبل طارق، قادرة على التموقع في صلب المسارات الكبرى للتجارة الدولية.

وتواصل المرحلة الجديدة التي جرى إطلاقها تجسيد هذا الطموح، مع منحه بعدا جديدا، يتمثل في جعل الأداء المينائي والصناعي رافعة متنامية الأهمية لخلق الثروات والاستثمارات ومناصب الشغل والفرص، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمواطنين.

طموح مينائي وطني متكامل ومتكامل الأدوار

تندرج هذه المرحلة الجديدة من تطوير طنجة المتوسط ضمن طموح مينائي وطني أشمل، يقوم على تكامل المنصات الكبرى للمملكة.

فإلى جانب طنجة المتوسط، سيسهم ميناء الناظور غرب المتوسط، الذي يستعد للدخول التدريجي حيز التشغيل على الواجهة المتوسطية، في تعزيز العرض المينائي والصناعي واللوجستي والطاقي للمغرب وتنويعه. وعلى الواجهة الأطلسية، سيواصل ميناء الداخلة الأطلسي هذه الدينامية، من خلال تعزيز انفتاح المملكة على عمقها الإفريقي وتيسير الولوج إلى الأسواق الدولية.

ومن خلال هذه المشاريع المتكاملة، يرسخ المغرب تدريجياً منظومة مينائية مندمجة، في خدمة تنافسيته وسيادته الاقتصادية وتموقعه في صلب التدفقات الكبرى للمبادلات العالمية.

بشيري: نعمل على تحويل الجهات الجنوبية من فضاء بمؤهلات استثنائية إلى وجهات اقتصادية واستثمارية



محمد بشيري
النائب العام لرئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب

قال النائب العام لرئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب محمد بشيري، إن الاتحاد يعمل على نقل صورة الجهات الجنوبية من مجرد فضاءات ذات مؤهلات طبيعية وجغرافية استثنائية إلى وجهات اقتصادية واستثمارية تتوفر على فرص حقيقية للشراكة والإنتاج والتصدير.

وأضاف النائب العام لرئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن الرهان، اليوم، تطور من مجرد استقطاب المشاريع إلى بناء أنشطة اقتصادية متكاملة، تقوم على التصنيع، والتثمين، والابتكار، والتصدير باعتبار الأقاليم الجنوبية بوابة نحو أفريقيا وأوروبا والمحيط الأطلسي.

وأكد أن الهدف ليس فقط استقطاب اهتمام المستثمر الأجنبي، بل تحويل هذا الاهتمام إلى شراكات ومشاريع ملموسة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

كيف يواكب الاتحاد العام لمقاولات المغرب المشاريع الاستثمارية بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة؟

ينطلق الاتحاد العام لمقاولات المغرب من قناعة راسخة بأن القطاع الخاص شريك أساسي في تحقيق التنمية الترابية، وأن الاستثمار المنتج هو المحرك الحقيقي لخلق الثروة وفرص الشغل.

ومن هذا المنطلق، نعمل عبر فروعنا الجهوية بالعيون والداخلة وكلميم على مواكبة المستثمرين، وتحسين مناخ الأعمال، وتسهيل التواصل مع المؤسسات المعنية، وتعبئة المقاولات الوطنية والمحلية للانخراط في المشاريع التنموية.

CGEM
مقاولات المغرب
LES ENTREPRISES DU MAROC

كما نولي أهمية خاصة لتعزيز قدرات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وتمكينها من الاندماج في سلاسل القيمة المرتبطة بالمشاريع الكبرى، حتى لا تظل هذه المقاولات على هامش الدينامية الاستثمارية التي تعرفها الجهات الجنوبية.

> **يطمح الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلى المساهمة في جعل الجهات الجنوبية الثلاث أقطابا اقتصادية منتجة، وفضاءات جاذبة للاستثمار الوطني والدولي، ومنصات استراتيجية للتكامل الاقتصادي مع إفريقيا.**

> يراهن الاتحاد العام لمقاولات المغرب على الانتقال من جاذبية الاستثمار إلى صناعة الاستثمار، ومن إنجاز المشاريع إلى بناء منظومات اقتصادية مستدامة، يكون فيها القطاع الخاص شريكاً أساسياً في صناعة مستقبل هذه الجهات والمملكة.

ما طبيعة المشاريع التي واكبها الاتحاد منذ إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2015؟

شكل إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، محطة مفصلية في تعزيز الدينامية الاستثمارية، وقد انخرط الاتحاد في تعبئة القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق أهدافه.

وشملت المجالات التي حظيت باهتمامنا قطاعات الصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية، وتربية الأحياء المائية، والفلاحة والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والسياحة، والصناعة، والنقل، واللوجستيك.

وقد تطور الرهان اليوم من مجرد استقطاب المشاريع إلى بناء أنشطة اقتصادية متكاملة، تقوم على التصنيع، والتثمين، والابتكار، والتصدير باعتبار الأقاليم الجنوبية بوابة نحو أفريقيا وأوروبا والمحيط الأطلسي.

كما نعتبر أن القيمة الحقيقية للاستثمار تكمن في قدرته على خلق فرص الشغل، ونقل الخبرات، وتعزيز النسيج المقاولاتي المحلي.

كيف يعمل الاتحاد على تعزيز الجاذبية الاستثمارية للجهات الجنوبية لدى نظرائه الأجانب؟

نعمل على نقل صورة الجهات الجنوبية من مجرد فضاءات ذات مؤهلات طبيعية وجغرافية استثنائية إلى وجهات اقتصادية واستثمارية تتوفر على فرص حقيقية للشراكة والإنتاج والتصدير.

ولهذه الغاية، نشتغل مع الفيدراليات المهنية ونشجع تنظيم البعثات الاقتصادية واللقاءات الثنائية، ونعمل على ربط المستثمرين الأجانب بنظرائهم المغاربة والفاعلين المؤسساتيين.

كما نركز على إبراز المؤهلات التنافسية لهذه الجهات، خاصة في الاقتصاد الأزرق، والطاقات المتجددة، والصناعات البحرية، واللوجستيك.

إن هدفنا ليس فقط استقطاب اهتمام المستثمر الأجنبي، بل تحويل هذا الاهتمام إلى شراكات ومشاريع ملموسة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

ما الرؤية الاستراتيجية للاتحاد لمواكبة التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجهات الجنوبية؟

نعتبر أن الجهات الجنوبية تدخل مرحلة اقتصادية جديدة، تفرض الانتقال من منطق الاستثمار في البنيات التحتية إلى منطق بناء أقطاب اقتصادية منتجة ومتكاملة.

وتقوم رؤيتنا على ثلاث رهانات كبرى: أولاً، تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، خصوصاً في الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية. ثانياً، جعل المقاولة المحلية والشباب في صلب الدينامية الاقتصادية، من خلال التمويل والتكوين والابتكار والرقمنة. وثالثاً، تعزيز التكامل الاقتصادي بين الجهات الثلاث، بما يسمح بتثمين الخصوصيات والمزايا التنافسية لكل جهة.

كما نعتبر أن المشاريع المهيكلة، وفي مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي، ومشاريع الطاقة والبنيات التحتية، تفتح آفاقاً واسعة لإعادة تموقع الجهات الجنوبية ضمن المبادلات الاقتصادية الإفريقية والدولية.

> تقوم رؤية الاتحاد على ثلاث رهانات كبرى تتمثل في تشجيع الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية، خصوصا في الاقتصاد الأزرق والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية. وجعل المقاولة المحلية والشباب في صلب الدينامية الاقتصادية، ثم تعزيز التكامل الاقتصادي بين الجهات الثلاث، بما يسمح بتثمين الخصوصيات والمزايا التنافسية لكل جهة.

> تشمل المجالات التي تحظى باهتمامات الاتحاد قطاعات الصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية، وتربية الأحياء المائية، والفلاحة والصناعات الغذائية، والطاقات المتجددة، والسياحة، والصناعة، والنقل، واللوجستيك.

كيف سينخرط الاتحاد في تنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؟

نعتبر أن الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة يشكل فرصة للانتقال إلى نموذج جديد من الحكامة الاقتصادية، يقوم على الالتقائية والتشاور والتعاقد والنتائج.

وسيكون الاتحاد، من خلال فروعه الجهوية، قوة اقتراحية وشريكاً ميدانياً في تحديد الأولويات الاقتصادية، وإعداد محفظة للمشاريع الاستثمارية، وتعبئة المستثمرين، وتعزيز التنسيق مع مجالس الجهات والسلطات العمومية والمراكز الجهوية للاستثمار.

كما سنعمل على جعل التشغيل وتأهيل الكفاءات المحلية ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة محاور أساسية في هذه الدينامية.

ونؤكد أن نجاح التنمية الترابية لا يقاس فقط بحجم المشاريع المبرمجة أو الاستثمارات المعلنة، وإنما بمدى انعكاسها الفعلي على حياة المواطنين، وقدرتها على خلق فرص الشغل وتعزيز الثروة المحلية.

إن طموح الاتحاد العام لمقاولات المغرب هو المساهمة في جعل الجهات الجنوبية الثلاث أقطاباً اقتصادية منتجة، وفضاءات جاذبة للاستثمار الوطني والدولي، ومنصات استراتيجية للتكامل الاقتصادي مع إفريقيا.

رهاننا اليوم هو الانتقال من جاذبية الاستثمار إلى صناعة الاستثمار، ومن إنجاز المشاريع إلى بناء منظومات اقتصادية مستدامة، يكون فيها القطاع الخاص شريكاً أساسياً في صناعة مستقبل هذه الجهات والمملكة.

عمر هلال : المغرب لا يريد إدارة النزاع إلى ما لا نهاية... و إحصاء سكان تندوف مسألة إنسانية

أعده للنشر محفوظ ايت بنصالح



عمر هلال
السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة

في لحظة دبلوماسية دقيقة أعقبت تطورات 30 أكتوبر 2026 داخل مجلس الأمن، أجرت قناة "ميدي 1 تيفي" حوارا خاصا مع عمر هلال، السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، خصص لقراءة التحولات التي دخلها ملف الصحراء، وكواليس المفاوضات التي سبقت التصويت، ومستقبل المسار السياسي الأممي.

كما توقف هلال عند موقع المبادرة المغربية للحكم الذاتي في المرحلة المقبلة، وعند الملف الإنساني في مخيمات تندوف، ولا سيما مسألة الإحصاء والحلول الدائمة للاجئين ومسؤولية الجزائر باعتبار المخيمات قائمة فوق أراضيها.

ونظرا لما تضمنه الحوار من معطيات ومواقف ذات دلالة سياسية وقانونية، ارتأينا إعداده للنشر، مع التصرف في ترتيب الأسئلة والأجوبة وتجميع المضامين المتقاربة وصياغتها بلغة صحفية، مع الحفاظ على جوهر تصريحات السفير المغربي.

بعد كل هذه السنوات من تدبير النزاع، ماذا يمثل تاريخ 30 أكتوبر 2026 بالنسبة لمسار قضية الصحراء؟

ما حدث في 30 أكتوبر2026 ينبغي وضعه في سياق تحول أوسع في طريقة التعاطي مع هذا الملف، وليس باعتباره مجرد تطور إجرائي داخل مجلس الأمن. نحن أمام نزاع استمر نحو نصف قرن، تعاقبت خلاله مبادرات ووساطات وقرارات أممية متعددة، لكن استمرار المسار بهذه الوتيرة دون الوصول إلى نتيجة نهائية يفرض التساؤل عن مدى قدرة الآليات السابقة على الوصول إلى الحل. من هنا، فإن المرحلة الجديدة تعكس، من وجهة النظر المغربية، الحاجة إلى الانتقال من منطق إدارة النزاع والمحافظة على آلياته إلى منطق البحث عن تسوية واضحة ونهائية.

كما أن الواقع السياسي والدبلوماسي لم يعد هو نفسه الذي كان قائما في بدايات المسار الأممي، من منطق أن مواقف عدد من الدول قد تطورت، وتعزز حضور مبادرة الحكم الذاتي داخل النقاش الدولي، وأصبح من الضروري أن تنعكس هذه التحولات على المرجعيات التي تؤطر العملية السياسية. لذلك، فالمغرب لا يريد مسارا يستمر لأنه اعتاد الاستمرار، وإنما مسارا يكون له هدف واضح وقابل للتحقيق.

> **المغرب لم يكن يبحث عن قرار بأي صيغة كانت؛ فهناك فرق بين المرونة في تحرير النص وبين التراجع عن جوهر المقاربة.**

كيف دارت المفاوضات التي سبقت التصويت داخل مجلس الأمن؟

المفاوضات سبقت التصويت بعدة أسابيع، ولم تكن محصورة في الساعات الأخيرة كما قد يوحي إيقاع الأحداث. فقد جرت اتصالات ومشاورات مكثفة بين أعضاء مجلس الأمن، وقدمت خلالها ملاحظات وتعديلات متعددة على مشروع القرار. بالنسبة للمغرب، لم تكن المسألة تتعلق فقط بصياغة لغوية أو تقنية، وإنما بمضمون سياسي يفترض أن يعكس التحولات التي عرفها الملف ويحدد بوضوح الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه العملية السياسية.

كان الهدف الأساسي هو تفادي العودة إلى الصيغ الفضفاضة التي تسمح لكل طرف بقراءة القرار بطريقة مختلفة. فإذا كانت العملية السياسية ستستمر، يجب أن يعرف الجميع ما هو أساس التفاوض؟ وما الغاية التي تسعى إليها المفاوضات؟ وما الإطار الذي ينبغي أن تتحرك فيه الأطراف؟ ومن دون هذا الوضوح، تصبح العملية السياسية مجرد سلسلة من الاجتماعات المتكررة التي لا تقود إلى نتيجة.

ما الخطوط التي تمسك بها المغرب خلال تلك المفاوضات؟

تمسك المغرب أولاً بموقع المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الإطار الواقعي الذي ينبغي أن ينطلق منه أي تفاوض جدي. فالمبادرة موجودة منذ سنة 2007، وخلال السنوات الماضية تطورت المواقف الدولية تجاهها بشكل واضح، وأصبحت تحظى بدعم متزايد لدى عدد من الدول التي ترى فيها أساسا عمليا للتسوية.

كما تمسك المغرب بضرورة أن يكون للمسار السياسي اتجاه واضح، وألا يتحول الغموض إلى وسيلة لإدامة الوضع القائم. فالتفاوض لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته، بل وسيلة للوصول إلى حل نهائي. ولذلك، كان من الضروري، من وجهة النظر المغربية، الانتقال من مرحلة إدارة النزاع إلى مرحلة البحث الفعلي عن تسويته وفق محددات قابلة للفهم والتنفيذ.

هل أصبح الحكم الذاتي المرجعية الأساسية لأي تفاوض مقبل؟

بالنسبة للمغرب، الحكم الذاتي لم يعد مجرد مقترح مطروح إلى جانب خيارات أخرى متناقضة معه، بل أصبح الإطار الذي يقدم أساسا واقعيا للتسوية. هذه المبادرة خضعت للنقاش مع شركاء دوليين متعددين، كما أن عددا متزايدا من الدول بات ينظر إليها باعتبارها الخيار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق. ومن غير المنطقي، بعد هذا التطور، أن تعود المفاوضات في كل مرة إلى نقطة الصفر وكأن شيئا لم يتغير. فالحل، في التصور المغربي، ينبغي أن يتيح للسكان تدبير شؤونهم المحلية ضمن إطار يحافظ في الوقت نفسه على سيادة المملكة ووحدتها الترابية. وهذا هو الأساس الذي تريد الرباط أن تنطلق منه أي عملية سياسية مستقبلية.

لماذا أعاد المغرب إلى الواجهة قضية سكان مخيمات تندوف؟

لأننا أمام وضع إنساني استثنائي طال أمده إلى درجة لا يمكن التعامل معها باعتبارها حالة طبيعية. عشرات السنين مرت من دون الوصول إلى تسوية دائمة لوضع سكان المخيمات، ومن دون إحصاء شامل ودقيق يسمح بمعرفة عددهم وهوياتهم وأوضاعهم القانونية، وهي عناصر أساسية في أي نظام جدي للحماية الدولية.

الإحصاء لا يتعلق فقط بالأرقام، بل بمنح الأشخاص وضعا قانونيا واضحا وبضمان استفادتهم من الحقوق والخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والحماية الإنسانية. كما يسمح للمنظمات المختصة بتحديد الاحتياجات الحقيقية وتوجيه المساعدات على أساس معطيات دقيقة، بدل استمرار الغموض حول عدد السكان ووضعهم.

البعض يعتبر أن مطلب الإحصاء سياسي أكثر منه إنسانيا، كيف تردون؟

الإحصاء في جوهره مسألة إنسانية وقانونية قبل أن يكون موضوعا سياسيا. فاللاجئ يفترض أن تكون له هوية قانونية معروفة وأن يكون مسجلا داخل منظومة الحماية الدولية، لأن غياب التسجيل يجعل من الصعب ضمان حقوقه أو التخطيط للخدمات والمساعدات التي يحتاج إليها.

كما أن التسجيل يرتبط بحرية الاختيار. فالشخص المسجل يعرف وضعه القانوني وحقوقه والخيارات المتاحة أمامه، ولا يبقى رهين وضع واحد مفروض عليه لعقود. لذلك، فإن طرح الإحصاء يهدف، في التصور المغربي، إلى إعادة الفرد نفسه إلى قلب المعالجة الإنسانية، بدل اختزال المخيمات في أرقام سياسية متداولة من دون تحقق مستقل.



الحكم الذاتي لم يعد، بالنسبة للمغرب، مجرد مقترح إلى جانب خيارات أخرى، بل أصبح أساساً واقعياً للتسوية.

هل شهدت الساعات الأخيرة قبل التصويت محاولات لتغيير جوهر المشروع؟

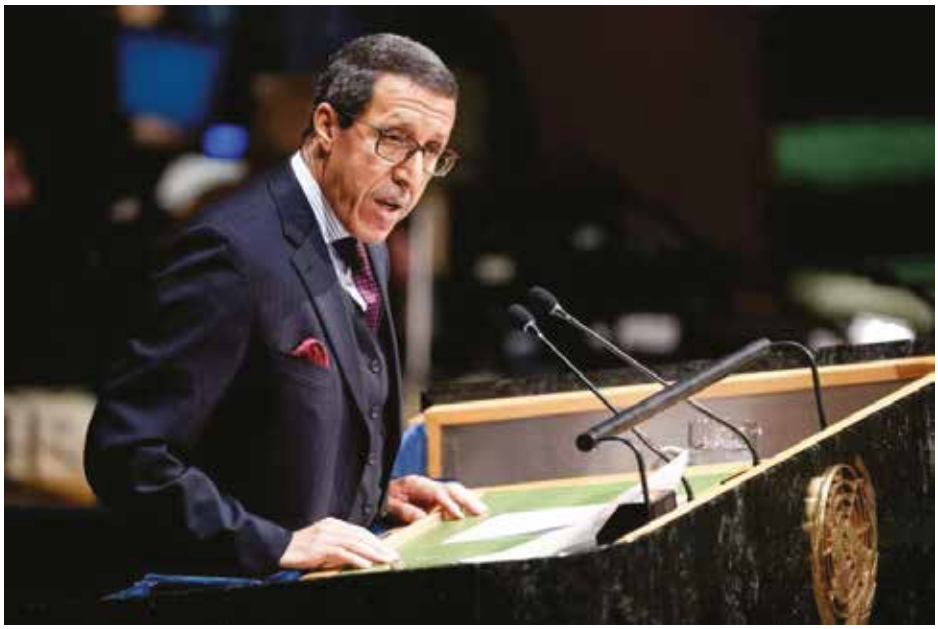
كلما اقترب موعد التصويت داخل مجلس الأمن، تزداد عادة كثافة المفاوضات وتظهر مقترحات جديدة بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التوافق. وهذا ما حدث أيضا في هذه الحالة، إذ طرحت تعديلات وصيغ مختلفة خلال المرحلة الأخيرة من المشاورات.

لكن المغرب لم يكن يبحث عن قرار بأي صيغة كانت. هناك فرق بين المرونة في تحرير النص وبين التراجع عن جوهر المقاربة. فالقرار ليست له قيمة فقط لأنه صدر، وإنما لأن مضمونه يفترض أن يبعث برسالة سياسية واضحة ويحدد الطريق الذي ستسلكه العملية لاحقا. ولهذا كان الحرص المغربي منصبا على ألا يؤدي البحث عن توافق ظرفي إلى تفريغ النص من العناصر التي تمنحه معناه السياسي.

ماذا يعني انتهاء الإطار السابق لعمل "المينورسو" بالنسبة للمغرب؟

انتهاء تفويض بعثة أممية يفرض ترتيبات قانونية وتقنية واضحة، والمغرب يتعامل مع هذا الأمر انطلاقا من مسؤوليته كدولة تحترم التزاماتها الدولية وتربطها بالأمم المتحدة علاقة تعاون طويلة. ولهذا ستتم مواكبة المرحلة المرتبطة بانتهاء المهمة بالتنسيق مع الأجهزة الأممية المختصة، مع توفير التسهيلات اللوجستية والأمنية والإنسانية اللازمة حتى تتم العملية بطريقة منظمة.

ولا يتعلق الأمر بموقف ضد الأمم المتحدة أو بقطيعة معها، وإنما بالنتائج المترتبة عن انتهاء تفويض سابق وبداية مرحلة مختلفة. فالعلاقة مع المنظمة الدولية أوسع من وجود بعثة بعينها، والمغرب سيواصل التعامل معها في مختلف المجالات، لكن ضمن واقع جديد يقتضي إعادة النظر في الآليات التي كانت تؤطر الملف.



ما الحلول التي يوفرها القانون الدولي للاجئين لسكان المخيمات؟

منظومة الحماية الدولية تقوم على البحث عن حلول دائمة، لأن اللجوء لا يفترض أن يتحول إلى وضع دائم ينتقل من جيل إلى آخر. وعادة ما تتوزع هذه الحلول بين العودة الطوعية إلى البلد الأصلي عندما تتوفر الظروف المناسبة، أو الاندماج في بلد الاستقبال، أو إعادة التوطين في بلد ثالث.

المشكلة في حالة مخيمات تندوف هي أن الوضع استمر لعقود من دون أن يتم الانتقال الجدي نحو أي من هذه الحلول. ولذلك يطرح السؤال حول أسباب بقاء السكان في الوضع نفسه طوال هذه الفترة، ومدى استفادتهم الفعلية من الخيارات التي يتيحها القانون الدولي للاجئين.

أين تقع مسؤولية الجزائر باعتبار المخيمات تتواجد فوق أراضيها؟

تواجد المخيمات فوق الأراضي الجزائرية يرتب مسؤوليات قانونية على الجزائر باعتبارها دولة الاستقبال، وهذه ليست مسألة مرتبطة بالموقف السياسي من النزاع بقدر ما ترتبط بالقواعد العامة التي تنظم حماية الأشخاص الموجودين فوق تراب دولة ما. فالدولة المضيفة تتحمل مسؤوليات تتعلق بالحماية والحقوق الأساسية والتسجيل والإحصاء وضمان عدم تحول الوضع المؤقت إلى حالة خارج الإطار القانوني.

ومن هنا يأتي إصرار المغرب على أن البعد الإنساني لا ينبغي أن يظل أسير الحسابات السياسية على اعتبار أن هناك أشخاص يعيشون في هذه المخيمات منذ عقود، ومن حقهم أن تكون أوضاعهم معروفة ومحمية وأن تتاح أمامهم الحلول التي يقرها القانون الدولي.

هل يعني انتهاء المرحلة السابقة أن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على لعب دور في التسوية؟

المغرب لم يقل ذلك، والأمم المتحدة تظل منظمة مركزية في النظام الدولي وشريكا مهما للمملكة. لكن التعاون مع الأمم المتحدة لا يعني أن تستمر عملية سياسية لمجرد الحفاظ على شكلها السابق، إذا كانت غير قادرة على فرز نتائج على أرض الواقع. المسألة تتعلق بطبيعة المسار وليس بالمؤسسة نفسها. فإذا كان هناك إطار سياسي واضح يحدد أساس التفاوض والأطراف والغاية من العملية، فإن المغرب يظل منفتحا على العمل داخل الإطار الأممي. أما إذا كانت العملية ستعود إلى الغموض نفسه وإلى اجتماعات متكررة من دون اقتراب حقيقي من الحل، فإن مسألة الجدوى ستبقى مطروحة.

هل يمكن البحث عن مسارات أخرى إلى جانب الأمم المتحدة؟

التجارب الدولية تؤكد أن النزاعات لا تحل جميعها بالطريقة نفسها. بعض الملفات تجد طريقها إلى التسوية داخل الأمم المتحدة، وبعضها يتحرك عبر منظمات إقليمية أو وساطات تقوم بها دول أو مسارات سياسية موازية.

بالنسبة للمغرب، الأساس ليس اسم الإطار الذي يحتضن التفاوض، وإنما قدرته على فرز حل نهائي وسلمي. ولذلك، فإن أي مسار يحترم الثوابت المغربية ويقود فعلا إلى التسوية يمكن النظر إليه بجدية، شرط ألا يتحول إلى آلية جديدة لإدارة النزاع وتأجيل الحسم.

ما الرسالة الأساسية التي يريد المغرب توجيهها بعد هذه التطورات؟

الرسالة الأساسية هي أن زمن الغموض وإدارة النزاع ينبغي أن يفسح المجال لمرحلة الوضوح والحل. بعد خمسين عاما، لا يمكن أن تستمر العملية السياسية بالطريقة نفسها، ولا يمكن أن تبقى الأوضاع الإنسانية في مخيمات تندوف معلقة إلى أجل غير محدد.

هناك مبادرة مغربية للحكم الذاتي، وهناك دينامية دولية متزايدة حولها، وهناك تحولات في مواقف عدد من الدول وفي الواقع السياسي والميداني. المطلوب الآن هو أن تنعكس هذه التحولات على المسار السياسي نفسه، وأن يتحمل كل طرف مسؤولياته. بالنسبة للمغرب، المرحلة المقبلة ينبغي أن تكون مرحلة وضوح في أساس التفاوض، ووضوح في الهدف، ووضوح في المسؤوليات، لأن الغاية النهائية هي الوصول إلى حل سلمي ونهائي، لا استمرار النزاع في شكل آخر.

> **بعد خمسين عاماً، لا يمكن أن تستمر العملية السياسية بالطريقة نفسها. المرحلة المقبلة ينبغي أن تكون مرحلة وضوح.**

> **الإحصاء ليس مجرد مسألة أرقام، بل يرتبط بالوضع القانوني للأشخاص وبحقهم في الحماية والصحة والتعليم.**

المملكة المغربية

جهة سوس ماسة

بمناسبة الذكرى 51 للمسيرة الخضراء المظفرة

رمز الوحدة والوفاء الوطني



يتشرف السيد كريم أشنكلي، رئيس مجلس جهة سوس ماسة، أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء مجلس الجهة، بأن يتقدم بأسمى عبارات التهاني وأصدق مشاعر الاعتزاز والوفاء إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بمناسبة الذكرى المجيدة للمسيرة الخضراء المظفرة، هذه الملحمة الوطنية الخالدة التي تجسد أسمى معاني التلاحم والوحدة بين العرش والشعب.

وإذ يستحضر هذه المناسبة الوطنية الغالية، فإنه يجدد تعلقه الراسخ بأهداب العرش العلوي المجيد، سائلاً المولى عزوجل أن يحفظ جلالة الملك، ويمتعه بموفور الصحة والعافية، وأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

كما يسأل الله تعالى أن يديم على المملكة المغربية نعمة الأمن والاستقرار، وأن يواصل وطننا مسيرة التقدم والازدهار، تحت القيادة الحكيمة والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

الأقاليم الجنوبية بعد 11 سنة من إطلاق النموذج التنموي:

من نجاح الاستثمار العمومي إلى آفاق الإقلاع الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص



محمد جدري – خبير اقتصادي ومالي

بعد مرور إحدى عشرة سنة على إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2015، يمكن القول إن المغرب نجح في إرساء أسس تحول اقتصادي وتنموي عميق بهذه الأقاليم، من خلال رؤية ملكية استشرافية جعلت من الاستثمار والإنتاج وخلق الثروة وتعزيز الاندماج الاقتصادي محاور أساسية لهذا الورش الاستراتيجي.

واليوم، ونحن نخلد الذكرى الحادية والخمسين للمسيرة الخضراء، نعتقد أن الوقت مناسب للوقوف عند النتائج الإيجابية التي تحققت، واستشراف الآفاق الواعدة التي تنتظر هذه الأقاليم، خصوصا في ظل المشاريع الكبرى التي أصبحت تؤهلها للاضطلاع بدور اقتصادي متزايد على المستويين الوطني والإفريقي.

إن أهم ما يميز التجربة التنموية بالأقاليم الجنوبية هو نجاح المغرب في الانتقال التدريجي من مرحلة توفير التجهيزات الأساسية وفك العزلة إلى مرحلة بناء اقتصاد جهوي منتج، يتوفر على بنيات تحتية حديثة ومؤهلات استثمارية مهمة وفرص واعدة في قطاعات استراتيجية.

وإذا كانت الدولة قد اضطلعت بدور القاطرة خلال المرحلة الأولى، فإن المرحلة المقبلة تفتح المجال أمام القطاع الخاص ليصبح شريكا رئيسيا في تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل وتثمين الإمكانات الكبيرة التي تزخر بها المنطقة.

> رصد للنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية غلاف استثماري أولي يناهز 77 مليار درهم، شمل مئات المشاريع في مجالات البنيات التحتية والطرق والموانئ والطاقات المتجددة والفلاحة والصيد البحري والخدمات الاجتماعية. ومن الإنصاف الاقتصادي الاعتراف بأن هذه الاستثمارات أحدثت تحولات مهمة على أرض الواقع.

النمـــوذج التنمـــوي للأقاليـــم الجنوبية.. رؤيـــة ملكية حولت المـــؤهلا ت الاقتصاديـــة إلـــى مشاريع ملموسة

شكل إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية في نونبر 2015 محطة تاريخية في مســـار التنمية بهذه المناطق.

فقـــد جاء هـــذا النمـــوذج ليعطي دفعـــة قوية للاستثمارات العمومية، ويضع أسس اقتصاد جهوي أكثر تنوعـــا وتنافســـية، يقوم على تثـــمين الموارد الطبيعية، وتشـــجيع الاســـتثمار المنتـــج، وتحسين جاذبيـــة المجـــال الترابي، وتعزيز انفتـــاح الأقاليم الجنوبية على محيطها الإفريقي.

وقد رصد لهذا البرنامج غلاف استثماري أولي يناهز 77 مليار درهم، شـــمل مئات المشاريع في مجالات البنيـــات التحتية والطـــرق والموانـــئ والطاقات المتجـــددة والفلاحة والصيد البحـــري والخدمات الاجتماعية. ومن الإنصاف الاقتصادي الاعتراف بأن هذه الاستثمارات أحدثت تحولات مهمة على أرض الواقع.

فالطريق السريـــع تزنيت-الداخلة، ومشروع ميناء الداخلـــة الأطلسي، ومشـــاريع الطاقة الشمســـية والريحية وتحلية مياه البحر، إلى جانب المؤسسات الصحية والتعليمية والتكوينية، كلها أوراش تعكس حجم المجهود التنموي الذي تبذله المملكة.

والأهم من ذلك أن هذه المشـــاريع ليســـت مجرد تجهيزات، بل استثمارات استراتيجية تؤسس لاقتصاد أكثر اندماجا وتنافسية، وتساهم في تقليص تكاليف النقل، وتسهيل المبادلات التجارية، وتحسين شروط استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

بمعنى آخر، الدولة لم تبن الطرق والموانئ فقط، وإنما هيـــأت الظروف لتخلق اقتصـــادا جديدا، وتتحول



> **بعد إحدى عشـــرة ســـنة على إطلاق النمـــوذج التنموي للأقاليم الجنوبيـــة، يمكن القـــول إن المغرب نجح في تحقيـــق تحول نوعي فـــي البنيات التحتيـــة والمؤهلات الاقتصاديـــة للأقاليـــم الجنوبية، ووضع أســـسا متينة لإقلاع اقتصادي واعد.**

الأقاليـــم الجنوبية إلى قطب اقتصـــادي قادر على المنافسة والإنتاج والتصدير.

وإذا انتقلنـــا إلى لغـــة الأرقام، نجـــد أن المؤشرات الاقتصادية تؤكد هذه الدينامية الإيجابية.

فحسب الحسابات الجهوية لسنة 2024، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي للفرد حوالي 92.904 دراهم بجهة الداخلـــة-وادي الذهـــب، و73.718 درهما بجهة العيون-الســـاقية الحمراء، و50.604 دراهم بجهة كلميم-واد نون، مقابل معدل وطني يناهز 43.891 درهما.

وهذا يعني أن الناتج الداخلي الإجمالي للفرد بجهة الداخلة-وادي الذهب يتجاوز المعدل الوطني بأكثر من الضعف، بينما يفوقه بجهة العيون-الســـاقية الحمراء بحوالي 68 في المائة.

وهي أرقـــام مهمة تعكس المؤهلات الإنتاجية لهذه الجهـــات، وتبرز المكانة التي أصبحت تحتلها داخل الاقتصاد الوطني.

لكن لابد من الإشـــارة إلى نقطة أساسية، وهي أن ارتفـــاع الناتج الـــداخلي الإجمالي للفـــرد لا يعني بالضرورة ارتفاع دخـــل جميع الأسر بنفس الوتيرة، لأن توزيع الثروة والاســـتفادة منهـــا يرتبطان أيضا بطبيعة الأنشطة الاقتصادية ومدى قدرتها على خلق فرص الشغل.

وهنا تظهـــر أهمية المرحلة المقبلـــة من النموذج التنموي، التي ينبغي أن تركز أكثر على تثمين نتائج الاستثمارات المنجزة وتعزيز انعكاساتها الاجتماعية.

فبالرغم من هذه الدينامية الإيجابية، ما تزال سوق الشـــغل تواجه بعض التحديات، حيث بلغ معدل البطالة بالجهـــات الجنوبية الثلاث مجتمعة حوالي 22,2 في المائة سنة 2024، مقابل 13,3 في المائة على المستوى الوطني.

وفي تقديرنا، لا ينبغي قراءة هذه الأرقام بمعزل عن التحـــولات الاقتصادية والديمغرافيـــة التي تعرفها المنطقة، ولا اعتبارها حـــكما على حصيلة النموذج التنموي.

بل هي مـــؤشرات تؤكد أهميـــة مواصلة الجهود وتوســـيع القاعدة الإنتاجية، خصوصا أن عددا من المشـــاريع المهيكلة يحتاج إلى سنوات قبل أن تظهر آثاره الكاملة على التشغيل والنشاط الاقتصادي.

كما أن الاســـتثمارات الكبرى في الموانـــئ والطاقة والبنيات التحتية تتطلب رأسمالا مهما، وقد لا تكون كثيفة التشـــغيل المباشر، لكنها تســـاهم في توفير شروط استثمارات أخرى قادرة على خلق فرص شغل غير مباشرة ومستدامة.

وهنا تكمن أهمية النظرة الاقتصادية بعيدة المدى، لأن المشاريع المهيكلة لا ينبغي تقييمها فقط بعدد الوظائف التي تحدثها أثنـــاء إنجازها، وإنما كذلك بحجم الأنشطة الاقتصادية التي ستنشأ حولها خلال السنوات المقبلة.

ولهذا، نعتقد أن الأقاليم الجنوبية توجد اليوم أمام فرصة تاريخية للانتقال من مرحلة تأسيس البنيات التحتية إلى مرحلة تحقيق أقصى استفادة اقتصادية واجتماعية منها.

> **نحن أمام فرصة حقيقية للانتقال إلـــى جيل ثان من النمـــوذج التنموي، يقوم على تحويل البنيات التحتية والاستثمارات المنجزة إلى منظومـــات اقتصاديـــة متكاملـــة، قـــادرة علـــى الإنتاج والتصدير والابتكار.**

القطاع الخاص.. شريك استراتيجي في تسريع الإقلاع الاقتصادي للأقاليم الجنوبية

إن الدور المنتظر من القطاع الخاص في تنمية الأقاليم الجنوبية ليس مجرد خيار اقتصادي ظرفي، وإنما يشكل أحد المرتكزات الأساسية للرؤية الملكية. فقد أكدت الخطابات الملكية، خصوصا بمناسبة المسيرة الخضراء خلال سنوات 2014 و2015 و2022، أهمية تشجيع الاستثمار المنتج، وتعزيز المبادرة الخاصة، وتطوير اقتصاد قائم على المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص.

وهذا التوجه يعكس رؤية تنموية متكاملة، تقوم على تكامل أدوار الدولة والقطاع الخاص في بناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام.

فالدولة اضطلعت بمسؤوليتها التاريخية في توفير البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وأصبحت اليوم تتيح للقطاع الخاص فرصا استثمارية مهمة في مجموعة من القطاعات الواعدة.

وفي تقديرنا، فإن نجاح النموذج التنموي خلال المرحلة المقبلة سيرتبط بمدى قدرة المستثمرين والمقاولات على تحويل هذه الفرص إلى مشاريع إنتاجية جديدة.

ففي قطاع الصيد البحري، مثلا، تتوفر الأقاليم الجنوبية على مؤهلات كبيرة لتطوير الصناعات التحويلية والتعليب والتخزين والتصدير، بما يسمح بالرفع من القيمة المضافة المحلية وخلق فرص شغل إضافية.

أما في مجال الطاقات المتجددة، فإن الإمكانات الشمسية والريحية تجعل المنطقة مؤهلة لاستقطاب استثمارات مهمة، خصوصا في ظل الاهتمام المتزايد بمشاريع الهيدروجين الأخضر والصناعات المرتبطة بالانتقال الطاقي.

وفي قطاع اللوجستيك، يمثل ميناء الداخلة الأطلسي مشروعا استراتيجيا يمكن أن يحول المنطقة إلى منصة اقتصادية وتجارية تربط المغرب بعمقه الإفريقي، وتفتح آفاقا واسعة أمام شركات النقل والتخزين والخدمات البحرية والصناعات الموجهة للتصدير.

وتزداد أهمية هذه الفرص في ضوء المبادرة الملكية الأطلسية، التي تمنح الأقاليم الجنوبية موقعا محوريا في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين المغرب وعدد من البلدان الإفريقية.

وهنا لابد من التركيز على مسألة مهمة، وهي القيمة الحقيقية لهذه المشاريع ليس فقط في حجم الاستثمار، ولكن في الفرص الاقتصادية الجديدة اللي ستخلقها للمقاولات والشباب والأسر.

الدولة لم تبن الطرق والموانئ فقط، وإنما هيأت الظروف لتخلق اقتصادا جديدا، وتتحول الأقاليم الجنوبية إلى قطب اقتصادي قادر على المنافسة والإنتاج والتصدير.

ومن هذا المنطلق، أعتقد أن القطاع الخاص المغربي مدعو اليوم إلى التعامل مع الأقاليم الجنوبية باعتبارها فضاء اقتصاديا واعدا للاستثمار طويل الأمد، وليس فقط سوقا للاستفادة من الطلب العمومي.

كما أن المجموعات الاقتصادية الكبرى مدعوة إلى تعزيز حضورها الصناعي والإنتاجي، وإقامة شراكات مع المقاولات المحلية، والمساهمة في تكوين الكفاءات ونقل الخبرات والتكنولوجيا.

وفي المقابل، ينبغي إعطاء عناية خاصة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تشكل رافعة أساسية لخلق فرص الشغل وتوسيع قاعدة المستفيدين من النمو الاقتصادي.

فكل مشروع كبير يمكن أن يفتح المجال أمام عشرات المقاولات المتخصصة في المناولة والصيانة والنقل والخدمات والتوزيع.

وكلما تمكنت المقاولات المحلية من الاندماج في سلاسل القيمة المرتبطة بهذه المشاريع، ارتفعت المردودية الاقتصادية والاجتماعية للاستثمارات.

ولهذا، فإن المرحلة المقبلة تستدعي مواصلة تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل الولوج إلى التمويل والعقار الاقتصادي، وتعزيز المواكبة التقنية للمستثمرين، وربط برامج التكوين المهني بحاجيات القطاعات الواعدة.

كما ينبغي تشجيع الشباب على المبادرة المقاولاتية، وتوفير الشروط المناسبة لظهور جيل جديد من المقاولين القادرين على الابتكار والمنافسة.

وفي اعتقادي، فإن نجاح هذا التحول سيجعل من الأقاليم الجنوبية نموذجا متقدما للتكامل بين الاستثمار العمومي والمبادرة الخاصة، ويعزز مساهمتها في النمو الاقتصادي الوطني.





الأقاليم الجنوبية أمام مرحلة جديدة من خلق الثروة والفرص الاقتصادية

بعد إحدى عشرة سنة على إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يمكن القول إن المغرب نجح في تحقيق تحول نوعي في البنيات التحتية والمؤهلات الاقتصادية للأقاليم الجنوبية، ووضع أسسا متينة لإقلاع اقتصادي واعد.

ولعل أهم مكسب تحقق خلال هذه المرحلة هو أن المنطقة أصبحت تتوفر على شروط أفضل لاستقطاب الاستثمارات وتطوير الأنشطة الإنتاجية والانفتاح على الأسواق الإفريقية والدولية.

واليوم، فإن الرهان الأساسي هو مواصلة تثمين هذه المكتسبات، من خلال تعزيز مساهمة القطاع الخاص، وتطوير المقاولات المحلية، وخلق فرص شغل مستدامة، وتحسين انعكاسات النمو على دخل الأسر ومستوى عيش المواطنين.

نحن أمام فرصة حقيقية للانتقال إلى جيل ثان من النموذج التنموي، يقوم على تحويل البنيات التحتية والاستثمارات المنجزة إلى منظومات اقتصادية متكاملة، قادرة على الإنتاج والتصدير والابتكار.

فالدولة نجحت في توفير جزء مهم من شروط الإقلاع الاقتصادي، والقطاع الخاص مدعو اليوم إلى استثمار هذه الفرصة التاريخية، بما يخدم التنمية الجهوية ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

لأن التنمية الحقيقية ليست بحجم ما تم استثماره، ولكن بحجم الثروة التي تم خلقها، وحجم فرص الشغل، وكم من مقاولة تمكنت من النجاح والتوسع، وكم من أسرة تحسن مستواها المعيشي.

وهذا هو التحدي الإيجابي الذي ينتظر الأقاليم الجنوبية خلال السنوات المقبلة: الانتقال من مجال استفاد من استثمارات عمومية استراتيجية إلى قطب اقتصادي منتج وتنافسي، يساهم بقوة في خلق الثروة الوطنية، ويعزز الحضور الاقتصادي للمغرب في عمقه الإفريقي وامتداده الأطلسي.

إن ما تحقق إلى اليوم يشكل قاعدة قوية للتفاؤل، وما ينتظر الأقاليم الجنوبية من فرص اقتصادية يجعل المستقبل واعدا، شريطة مواصلة العمل بنفس الرؤية الاستراتيجية، وتعزيز التكامل بين الدولة والقطاع الخاص، ووضع الإنسان في صلب كل مشروع تنموي.

فالأقاليم الجنوبية لم تعد فقط مجالا للاستثمار والتنمية، بل أصبحت مؤهلة لتكون إحدى القاطرات الاقتصادية الرئيسية للمغرب خلال العقود المقبلة.

توجد الأقاليم الجنوبية اليوم أمام فرصة تاريخية للانتقال من مرحلة تأسيس البنيات التحتية إلى مرحلة تحقيق أقصى استفادة اقتصادية واجتماعية منها.



المجموعات الاقتصادية الكبرى مدعوة إلى تعزيز حضورها الصناعي والإنتاجي، وإقامة شراكات مع المقاولات المحلية، والمساهمة في تكوين الكفاءات ونقل الخبرات والتكنولوجيا.

قالت إن الدينامية التي تعرفها جهة الداخلة وادي الذهب
تتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر إلى مسار متكامل يرسخ الوحدة الترابية للمملكة

أميرة حرمة الله: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2015 محطة مفصلية في مسار التنمية بالمملكة



أميرة حرمة الله
رئيسة الفرع الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب
بجهة الداخلة وادي الذهب

قالت رئيسة الفرع الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة الداخلة وادي الذهب، أميرة حرمة الله، إن الاتحاد بجهة الداخلة وادي الذهب يضطلع بدور محوري في تمثيل مصالح القطاع الخاص، وتحسين مناخ الأعمال، وتقريب وجهات النظر بين المقاولات والمؤسسات العمومية، بما يسهم في تحويل المؤهلات الاقتصادية للجهة إلى فرص استثمارية فعلية.

وأضافت أن مواكبة التنمية الاقتصادية لا تقتصر على استقطاب المستثمرين، بل تتطلب أيضا توفير بيئة أعم الواضحة وتنافسية، قادرة على تمكين المقاولة من الاستثمار والإنتاج والنمو.

وذكرت أن إطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سنة 2015 ، شكل محطة مفصلية في مسار التنمية ببلادنا، باعتباره تجسيدا لرؤية ملكّية استراتيجية تروم جعل الأقاليم الجنوبية فضاءً للتنمية المندمجة، ورافعة لتعزيز مكانة المغرب الاقتصادية والإفريقية.

وأبرزت أميرة حرمة الله، أن الرهان اليوم هو الانتقال من تثمين المؤهلات الطبيعية إلى بناء سلاسل إنتاج متكاملة، قادرة على خلق قيمة مضافة محلية، وتطوير المقاولات، وإحداث فرص شغل مستدامة، وتعزيز مساهمة الجهة في الاقتصاد الوطني.

ومن هذا المنطلق، تؤكد حرمة الله، فإن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة تسريع إنجاز الأوراش المبرمجة، وتعزيز التكامل بينها، وضمان استفادة النسيج المقاولاتي المحلي من الفرص التي تتيحها.

> يكتسي الطريق السريع تزنيت الداخلة أهمية استراتيجية في تحسين الربط بين الأقاليم الجنوبية وباقي جهات المملكة، وتيسير حركة الأشخاص والبضائع. كما يمثل مشروع ميناء الداخلة الأطلسي أحد أبرز الأوراش المهيكلة التي يرتقب أن تفتح آفاقا اقتصادية جديدة، من خلال تطوير الأنشطة المينائية واللوجستية والصناعية، وتعزيز المبادلات التجارية، وتوسيع فرص الاستثمار المرتبطة بالموقع الأطلسي للجهة

ما أبرز المشاريع المهيكلة التي عرفتها جهة الداخلة وادي الذهب منذ إطلاق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية سنة 2015؟

شكل إطلاق النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية سنة 2015 محطة مفصلية في مسار التنمية ببلادنا، باعتباره تجسيدا لرؤية ملكية استراتيجية تروم جعل الأقاليم الجنوبية فضاءً للتنمية المندمجة، ورافعة لتعزيز مكانة المغرب الاقتصادية والإفريقية. وقد انتقلت الجهة، بفضل هذه الرؤية وما رافقها من استثمارات عمومية ومبادرات اقتصادية، إلى مرحلة جديدة عنوانها تحديث البنيات التحتية، وتثمين المؤهلات المحلية، وتهيئة شروط نشوءً اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية.

وقد كان لهذه الدينامية أثر واضح في تطوير البنيات الأساسية وشبكات الربط، وتعزيز جاذبية الجهة للاستثمار، وتهيئة الظروف اللازمة لتوسيع الأنشطة الإنتاجية في قطاعات استراتيجية، من بينها الصيد البحري وتثمين المنتجات البحرية، والفلاحة، والسياحة، والطاقات المتجددة، والخدمات اللوجستية.

وفي هذا السياق، يكتسي الطريق السريع تزنيت الداخلة أهمية استراتيجية في تحسين الربط بين الأقاليم الجنوبية وباقي جهات المملكة، وتيسير حركة الأشخاص والبضائع. كما يمثل مشروع ميناء الداخلة الأطلسي أحد أبرز الأوراش المهيكلة التي يرتقب أن تفتح آفاقا اقتصادية جديدة، من خلال تطوير الأنشطة المينائية واللوجستية والصناعية، وتعزيز المبادلات التجارية، وتوسيع فرص الاستثمار المرتبطة بالموقع الأطلسي للجهة.

ولا تقل أهمية عن ذلك المشاريع المرتبطة بالأمن المائي، وفي مقدمتها تحلية مياه البحر وتطوير الري الفلاحي، بالنظر إلى دورها في تهيئة شروط تنويع الإنتاج وتعزيز الاستدامة. وتتكامل هذه الأوراش مع الإمكانات التي توفرها الجهة في مجال الطاقات المتجددة، ومع الجهود الرامية إلى تطوير التكوين وتأهيل الكفاءات لتلبية حاجيات الاقتصاد المحلي.

إن الأهمية الحقيقية لهذه المشاريع لا تكمن فقط في حجم الاستثمارات المرصودة لها، بل في قدرتها على إحداث تحول نوعي في النموذج الاقتصادي للجهة. فالرهان اليوم هو الانتقال من تثمين المؤهلات الطبيعية إلى بناء سلاسل إنتاج متكاملة، قادرة على خلق قيمة مضافة محلية، وتطوير المقاولات، وإحداث فرص شغل مستدامة، وتعزيز مساهمة الجهة في الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة تسريع إنجاز الأوراش المبرمجة، وتعزيز التكامل بينها، وضمان استفادة النسيج المقاولاتي المحلي من الفرص التي تتيحها.

> **انتقلت جهة الداخلة وادي الذهب بفضل الرؤية الملكية وما رافقها من استثمارات عمومية ومبادرات اقتصادية، إلى مرحلة جديدة عنوانها تحديث البنيات التحتية، وتثمين المؤهلات المحلية، وتهيئة شروط نشوءً اقتصاد أكثر تنوعا وتنافسية**

كيف تقرؤون آفاق الدينامية الاستثمارية التي تعرفها الجهة، في ضوء المستجدات المرتبطة بقضية الوحدة الترابية للمملكة، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في أكتوبر 2025؟

تكتسي الدينامية التي تعرفها جهة الداخلة وادي الذهب أهمية تتجاوز بعدها الاقتصادي المباشر، لأنها ترتبط بمسار متكامل يجمع بين ترسيخ الوحدة الترابية للمملكة، وتطوير البنيات التحتية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي، وتثبيت أسس تنمية مستدامة تعود بالنفع على الساكنة والمقاولات والمستثمرين.

وفي هذا الإطار، يشكل قرار مجلس الأمن رقم 2797، المعتمد بتاريخ 31 أكتوبر 2025، محطة مهمة في المسار السياسي المرتبط بقضيتنا الوطنية. فقد أكد القرار دعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، واتخاذ المقترح المغربي للحكم الذاتي أساسا للمفاوضات، مع الإشارة إلى أن الحكم الذاتي الحقيقي تحت السيادة المغربية يمكن أن يمثل النتيجة الأكثر قابلية للتطبيق.

ونرى في هذا التطور عاملا مهما في تعزيز وضوح الرؤية بشأن آفاق الجهة، وترسيخ الثقة في المسار التنموي الذي اختاره المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ومن منظور اقتصادي، فإن وضوح الرؤية السياسية والمؤسساتية يشكل أحد العناصر التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند تقييم قراراتهم، غير أن تحويل هذه الثقة إلى استثمارات منتجة يظل رهينا، كذلك، بجودة البنيات التحتية، وتنافسية



الأهمية الحقيقية لهذه المشاريع لا تكمن فقط في حجم الاستثمارات المرصودة لها، بل في قدرتها على إحداث تحول نوعي في النموذج الاقتصادي للجهة. وتقتضي المرحلة المقبلة مواصلة تسريع إنجاز الأوراش المبرمجة، وتعزيز التكامل بينها، وضمان استفادة النسيج المقاولاتي المحلي من الفرص التي تتيحها.

التكاليف، وتوفر العقار الاقتصادي، والولوج إلى التمويل، ووضوح المساطر، وتوفر الكفاءات المؤهلة.

وتتوفر الجهة على مؤهلات مهمة تؤهلها لاستقطاب استثمارات في مجالات متعددة، من بينها الصناعات البحرية وتثمين المنتجات السمكية، وتربية الأحياء المائية، والفلاحة المستدامة، والطاقات المتجددة، والسياحة، والنقل والخدمات اللوجستية. كما أن الموقع الأطلسي للداخلة، إلى جانب المشاريع الهيكلة الجاري تطويرها، يفتح آفاقا لتعزيز المبادلات الاقتصادية مع الأسواق الإفريقية والدولية.

لكننا نعتبر أن الرهان الحقيقي في المرحلة المقبلة يتمثل في الانتقال من جاذبية الفرص إلى تجسيد استثمارات فعلية، ومن الإعلان عن المشاريع إلى تشغيلها، ومن نمو حجم الاستثمارات إلى تعظيم أثرها على الاقتصاد المحلي. وهذا يقتضي تعبئة القطاع الخاص وتحسين شروط ممارسة الأعمال، وتشجيع الاستثمار المنتج، وتعزيز إدماج المقاولات الجهوية في المشاريع الكبرى.

إن التنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية تشكل، في هذا السياق، امتدادا عملا للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة. فكل مشروع منتج، وكل فرصة شغل مستدامة، وكل مقاولة ناجحة وكل بنية تحتية تعزز ارتباط الجهة بمحيطها الوطني والإفريقي، تمثل إضافة ملموسة إلى مسار التنمية والاندماج. ومن هنا، فإن مسؤوليتنا الجماعية تتمثل في جعل المرحلة المقبلة مرحلة إنجاز وخلق للثروة وتوسيع للفرص الاقتصادية.

بمناسبة تخليد ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة،

يتشرف **مدير المركز الجهوي للاستثمار لجهة كلميم واد نون،**

أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة أطر ومستخدمي المركز

بأن يتقدم إلى

صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس نصره الله وأيده



بأصدق عبارات التهنئة المشفوعة بأسمى آيات الولاء والإخلاص

راجياً من العلي القدير أن يعيد أمثال هذه الذكرى المجيدة وجلالته يرفل في رداء الصحة والعافية،

قائدا ملهما لمسيرات التقدم والنماء والعزة والرخاء. حفظ الله مولانا الإمام،

وأقر عينه بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن، والأميرة المصونة لا خديجة،

ويشد أزر جلالته بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وكافة أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

إنه سميع مجيب , والسلام على المقام العالي بالله

خديم الأعتاب الشريفة

محمد عسوس

مدير المركز الجهوي للاستثمار لجهة كلميم واد نون

51 الذكرى

المركز الجهوي للإستثمار - كلميم واد نون
Centre Régional d'Investissement Guelmim-Oued Noun



> **من منظور اقتصادي، فإن وضوح الرؤية السياسية والمؤسساتية يشكل أحد العناصر التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند تقييم قراراتهم، غير أن تحويل هذه الثقة إلى استثمارات منتجة يظل رهينا، كذلك، بجودة البنيات التحتية، وتنافسية التكاليف، وتوفر العقار الاقتصادي، والولوج إلى التمويل، ووضوح المساطر، وتوفر الكفاءات المؤهلة.**

ما أبرز الشراكات القائمة أو المرتقبة التي يمكن أن تعزز جاذبية الجهة لدى الفاعلين الاقتصاديين الدوليين؟

إن تعزيز جاذبية جهة الداخلة وادي الذهب لدى المستثمرين الدوليين يقتضي الانتقال إلى مقاربة تقوم على بناء شراكات اقتصادية مستدامة، لا تقتصر على تعبئة التمويلات بل تشمل أيضا نقل الخبرات والتكنولوجيا، وتطوير الكفاءات، وخلق فرص الشغل، وإدماج المقاولات المحلية في سلاسل القيمة الوطنية والدولية.

وتوفر المشاريع المهيكلة التي تعرفها الجهة أرضية مهمة لتطوير هذا النوع من الشراكات، خصوصا، في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، والصناعات البحرية، والطاقات المتجددة، والفلاحة المستدامة، والسياحة، والخدمات اللوجستية. كما أن تطور البنيات التحتية وشبكات الربط من شأنه أن يفتح المجال أمام مبادرات استثمارية جديدة، ويعزز قدرة الجهة على استقطاب الفاعلين الاقتصاديين الباحثين عن مواقع إنتاج وتوزيع ذات امتداد إفريقي ودولي.

ونولي أهمية خاصة للشراكات التي تتيح تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالموارد المحلية، ولا سيما المنتجات البحرية، بما يسمح بالانتقال من تسويق المواد الأولية إلى إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى. كما أن التعاون مع المستثمرين المتخصصين في الطاقات المتجددة والتكنولوجيات المستدامة يمكن أن يسهم في تطوير مشاريع تستجيب للتحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، وتعزز تنافسية الأنشطة الإنتاجية بالجهة.

ومن جهة أخرى، يمثل التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب مجالا واعدا بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للداخلة وإمكاناتها في تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين المغرب وعمقه الإفريقي.

فالهدف هو الاستفادة من مكانة المملكة كمنصة اقتصادية منفتحة على إفريقيا وأوروبا، وتطوير شراكات عملية تتيح للمقاولات المغربية والدولية توسيع أنشطتها والوصول إلى أسواق جديدة.

وفي هذا الإطار، يضطلع الاتحاد العام لمقاولات المغرب بدور في التعريف بالمؤهلات الاقتصادية للجهة، وتيسير التواصل بين الفاعلين الاقتصاديين، وتشجيع تبادل الخبرات والزيارات، ومواكبة المستثمرين، والدفاع عن شروط مناخ أعمال أكثر تنافسية. كما نعتبر أن تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص يشكل مدخلا مهما لتطوير المشاريع التي تتطلب تعبئة التمويل والخبرة والتدبير على المدى الطويل.

ومع ذلك، فإننا نؤكد أن نجاح الشراكات لا يقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة أو بحجم الاستثمارات المعلنة فقط، وإنما بمدى تجسيدها على أرض الواقع، وبما تحققه من قيمة مضافة، وفرص شغل، ونقل للمعرفة، وإدماج للمقاولات المحلية. لذلك، فإن أولويتنا هي تشجيع شراكات ذات أثر اقتصادي ملموس تساهم في بناء منظوم ة إنتاجية متكاملة، وتعزز تنافسية الجهة، وتضمن استدامة التنمية.

إن الداخلة-وادي الذهب تمتلك من المؤهلات والموقع الاستراتيجي ما يجعلها قادرة على الاضطلاع بدور متنام في الاقتصاد الوطني والإفريقي. ويبقى الرهان هو توحيد جهود المؤسسات العمومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين لتحويل هذه المؤهلات إلى مشاريع منتجة، وإرساء دينامية اقتصادية تخلق الثروة وتوفر فرصا حقيقية للأجيال الصاعدة.

وفي هذه المناسبة الوطنية الغالية، تظل المسيرة الخضراء رمزا للإرادة الجماعية والوحدة والتعبئة، فيما يشكل عيد الوحدة مناسبة لاستحضار أهمية مواصلة العمل من أجل تنمية الأقاليم الجنوبية وتعزيز إشعاعها الاقتصادي. ومن موقعنا داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة الداخلة وادي الذهب، نؤكد التزامنا بمواصلة المساهمة في تحسين مناخ الأعمال، وتشجيع الاستثمار المنتج، وتقوية النسيج المقاولاتي، بما ينسجم مع الرؤية الملكية الرامية إلى جعل الجهة قطبا اقتصاديا واعدا ورافعة للتعاون المغربي الإفريقي.

> **التنمية الاقتصادية للأقاليم الجنوبية تشكل امتدادا عملا للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة. فكل مشروع منتج، وكل فرصة شغل مستدامة، وكل مقاولة ناجحة وكل بنية تحتية تعزز ارتباط الجهة بمحيطها الوطني والإفريقي، تمثل إضافة ملموسة إلى مسار التنمية والاندماج. ومن مسؤوليتنا الجماعية جعل المرحلة المقبلة مرحلة إنجاز وخلق للثروة وتوسيع للفرص الاقتصادية.**

الخطوط الملكية المغربية تفك العزلة الجوية عن الأقاليم الجنوبية للمملكة



تواصل الخطوط الملكية المغربية، بصفتها فاعلا رئيسيا في قطاع النقل الجوي الوطني، وفي إطار مخططها التنموي، التزامها الراسخ لفك العزلة عن الجهات، والنهوض بالسياحة، وتحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية للمجالات الترابية.

ومن خلال مخطط استراتيجي لتعزيز الربط الجوي الداخلي، كثفت الشركة الوطنية حضورها في الأقاليم الجنوبية للمملكة عبر عرض جوي غني ومتنوع.

وينـدرج هذا المخطط، الذي تم وضعه في إطار شراكات مع جهات الداخلة-وادي الذهب، والعيون-الساقية الحمراء، وكلميم-واد نون، ضمن استراتيجية شاملة لربط جميع جهات المملكة فيما بينها، وذلك بغية الاستجابة على نحو أفضل لتطلعات المواطنين ودعم التنمية الاقتصادية الجهوية.

ومنذ سنة 2005، عرف العرض الجوي للشركة الوطنية نموا مطردا في انطلاقا من الأقاليم الجنوبية، حيث انتقل من معدل 6 رحلات أسبوعياً (90 ألف مقعد) إلى 63 رحلة أسبوعيا، أي ما يقارب مليون مقعد السنة الماضية.

ويأتي تطوير خطوط الربط الجوي الداخلي، ولا سيما انطلاقا من الأقاليم الجنوبية، في صميم مهام الخطوط الملكية المغربية، وفي انسجام تام مع التوجيهات السامية للملك محمد السادس.

ويجسد إطلاق خطوط جوية جديدة، فضلا عن إغناء البرامج القائمة، الالتزام المتواصل للخطوط الملكية المغربية بربط كافة جهات البلاد وتحفيز الدينامية الاجتماعية والأسرية والاقتصادية في مجموع التراب الوطني.

خطوط جوية مباشرة انطلاقا من مراكش

مراكش – العيون	رحلتان في الأسبوع، يومي الأربعاء والجمعة
مراكش – الداخلة	رحلتان أسبوعيتان، يومي الاثنين والخميس

تعزيز وتيرة الرحلات من الرباط نحو العيون والداخلة

الرباط – العيون	انتقل الخط إلى ثلاث رحلات في الأسبوع (الأربعاء، الجمعة والأحد).
الرباط – الداخلة	يتم تشغيله ثلاث مرات في الأسبوع (الاثنين، الخميس والسبت) بمواقيت محسّنة لتحسين راحة المسافرين.

عرض معزز من الدار البيضاء نحو العيون وكلميم وطانطان وإطلاق خط الدار البيضاء – السمارة

الدار البيضاء – العيون	15 رحلة أسبوعية مع إضافة رحلة يوم الأحد.
الدار البيضاء – كلميم	أصبح يضم 5 رحلات مباشرة في الأسبوع، مع إلغاء الرحلات المدمجة مع طانطان لتوفير مرونة أكبر.
الدار البيضاء – طانطان	3 رحلات مباشرة أسبوعياً، بشكل مستقل عن الرحلات المتجهة إلى كلميم.

خط جوي مباشر وجديد من الدار البيضاء نحو السمارة

لأول مرة، تم إطلاق خط جوي مباشر بين الدار البيضاء والسمارة بتاريخ 10 نونبر 2025، والذي تزامن مع الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء. ويتم تشغيل هذا الخط بمعدل رحلتين في الأسبوع، كل يومي اثنين وجمعة.

وتندرج هذه الخطوط ضمن الشبكة الداخلية للخطوط الملكية المغربية، التي تضم حالياً 29 خطاً جوياً.

تندرج هذه التطورات الكبرى في إطار حرص الخطوط الملكية المغربية على تسهيل وتيسير تنقلات المواطنين المقيمين بالأقاليم الجنوبية للمغرب نحو باقي مدن المملكة. كما تساهم في تعزيز السياحة الداخلية من خلال تشجيع الحركية والتنقل بين جهاتنا.

وتيسر الخطوط الملكية المغربية ولوج الزوار الدوليين إلى أقاليمنا الجنوبية، ذات المؤهلات السياحية الغنية والمتنوعة، عبر القطب المحوري للشركة بالدار البيضاء في المقام الأول، وكذلك عبر مطار مراكش.

الحكم الذاتي حلا لقضية الصحراء المغربية، بين التأييد الأممي ورفض الأطراف الأخرى

إسماعيل اكنكو ،
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية
مهتم بقضية بالصحراء المغربية



عرفت قضية الصحراء المغربية خلال المرحلة الأخيرة تحولات سياسية ودبلوماسية مهمة، نقلتها من مرحلة الجمود الذي طبع مسار التسوية الأممية لعقود طويلة إلى مرحلة جديدة أعادت ترتيب أولويات النقاش داخل مجلس الأمن، وفتحت المجال أمام مقاربة أكثر تركيزا على البحث عن حل سياسي واقعي وقابل للتطبيق.

وقد شكل اعتماد مجلس الأمن القرار رقم 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025 محطة مفصلية في هذا المسار، بالنظر إلى ما تضمنه من تأكيد على اعتماد المبادرة المغربية للحكم الذاتي أساسا للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الأطراف، مع الإقرار بأن الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يمثل أحد أكثر النتائج قابلية للتطبيق، في إطار احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ تقرير المصير.

ولم يكن هذا التطور مجرد تحول في الصياغة الدبلوماسية للقرارات الأممية، بل جاء نتيجة تراكمات سياسية ودبلوماسية ساهمت في تعزيز موقع المبادرة المغربية داخل المنتظم الدولي، ووسعت دائرة الدول التي تعتبرها أرضية مناسبة لتسوية النزاع. فقد استطاع المغرب، من خلال مواصلة الدفاع عن مبادرته وتطوير مضامينها، نقل النقاش الدولي من منطق التمسك بالتصورات التقليدية إلى منطق البحث عن تسوية سياسية تستحضر التحولات التي عرفتها المنطقة، وتراعي متطلبات الاستقرار والتنمية والأمن الإقليمي.

> **لم يؤد التحول الحاصل إلى إنهاء الخلاف بين الأطراف، إذ استمرت الجزائر وجبهة البوليساريو في رفض المقترح المغربي والتمسك بتصوراتهما التقليدية بشأن تقرير المصير والاستقلال، ما أبقى المسار السياسي محكوما بتباين واضح في المواقف والتقديرات. كما أن اعتماد القرار 2797 لم يكن حكما نهائيا على طبيعة الحل، بقدر ما شكل إطارا جديدا للمفاوضات، وضع الأطراف أمام مسؤولية الانتقال من تبادل المواقف إلى تقديم تصورات عملية تساهم في إنهاء النزاع.**

غير أن هذا التحول لم يؤد إلى إنهاء الخلاف بين الأطراف، إذ استمرت الجزائر وجبهة البوليساريو في رفض المقترح المغربي والتمسك بتصوراتهما التقليدية بشأن تقرير المصير والاستقلال، وهو ما أبقى المسار السياسي محكوما بتباين واضح في المواقف والتقديرات. كما أن اعتماد القرار 2797 لم يكن حكما نهائيا على طبيعة الحل، بقدر ما شكل إطارا جديدا للمفاوضات، وضع الأطراف أمام مسؤولية الانتقال من تبادل المواقف إلى تقديم تصورات عملية تساهم في إنهاء النزاع.

وقد ازدادت تعقيدات المرحلة مع التطورات التي شهدها مجلس الأمن في نهاية أكتوبر 2026، حين أخفق في اعتماد مشروع القرار الأمريكي الرامي إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو)، كما لم يتمكن المشروع الروسي البديل من الحصول على الأصوات

اللازمة لاعتماده، الأمر الذي أدى إلى انتهاء ولاية البعثة في 31 أكتوبر 2026، وبدء عملية تصفية وجودها الميداني ابتداء من فاتح نوفمبر. ويشكل هذا المستجد تطورا غير مسبوق في مسار تدبير الأمم المتحدة للنزاع منذ إنشاء البعثة سنة 1991، ويطرح تساؤلات جوهرية بشأن مستقبل الحضور الأممي الميداني في المنطقة، وطبيعة الآليات التي ستعتمدها المنظمة الأممية لمواصلة جهودها السياسية.

ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية الوقوف عند التحول الذي أحدثه القرار 2797 في مسار القضية، ومدى تأثيره في مواقف القوى الدولية والأطراف المعنية، قبل استعراض المآلات التي انتهت إليها آليات التدبير الأممي للنزاع، خاصة بعد تعثر مجلس الأمن في الاتفاق على مستقبل المينورسو. وهو ما يقتضي تناول الموضوع من خلال محورين أساسيين، الأول يتعلق بالدعم الأممي والدولي المتزايد للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، والثاني يرتبط باستمرار رفض الجزائر وجبهة البوليساريو لهذا المقترح، وما أفرزه ذلك من تحديات أمام مسار التسوية السياسية.

الدعم الأممي لمقترح الحكم الذاتي حلا وسطا لإنهاء نزاع الصحراء

لقد جاءت مبادرة الحكم الذاتي المغربية في سياق اتسم بجمود المفاوضات وتراجع فرص التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع، خاصة بعد تعثر مخطط الاستفتاء واستحالة التوافق حول المعايير المتعلقة بتحديد الهيئة الناخبة. وأمام هذا الوضع، عمل المغرب على تقديم تصور جديد للتسوية السياسية سنة 2007، يقوم على منح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترابية للمملكة، بما يتيح لسكان المنطقة تدبير شؤونهم المحلية من خلال مؤسسات منتخبة، مع احتفاظ الدولة المركزية بالاختصاصات المرتبطة بالسيادة والدفاع والعلاقات الخارجية والاختصاصات الدستورية ذات الطابع الوطني.

وقد شكل تقديم هذه المبادرة تحولا مهما في مسار النزاع، لأنها لم تكتف بتقديم موقف سياسي من القضية، بل تضمنت تصورا مؤسساتيا لتنظيم تدبير الشؤون المحلية، وفتحت المجال أمام البحث عن حل توافقي يجمع بين متطلبات الحفاظ على الوحدة الترابية والاستجابة لخصوصيات المنطقة وتطلعات سكانها. ومنذ ذلك التاريخ، ظل المغرب يدافع عن المبادرة باعتبارها خيارا واقعيا وعمليا، في مقابل استمرار الخلاف حول المقترحات الأخرى التي لم تتمكن من إيجاد أرضية توافقية قابلة للتنفيذ.

وقد ساهمت المواقف الصادرة عن مجلس الأمن في تعزيز مكانة هذا المقترح، حيث اعتبر المجلس منذ سنة 2007 أن المبادرة المغربية تشكل جهدا جديا وذا مصداقية من أجل المضي قدما نحو التسوية السياسية. كما ظلت قراراته المتعاقبة تدعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، والبحث عن حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الجميع، في إطار التوافق والواقعية.

غير أن التطور الأبرز في هذا المسار جاء مع اعتماد القرار 2797 بتاريخ 31 أكتوبر 2025، الذي شكل انتقالا نوعيا في التعاطي الأممي مع المبادرة المغربية. فقد أكد مجلس الأمن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي في تسهيل وإجراء المفاوضات على أساس المقترح المغربي للحكم الذاتي، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة ومقبولة من الأطراف، كما دعا الأطراف إلى الانخراط في هذه المناقشات دون شروط مسبقة، واتخاذ المبادرة المغربية أساسا لها.

وتكتسي هذه المقتضيات أهمية خاصة، لأنها لم تعد تكتفي بالإشارة إلى المبادرة المغربية باعتبارها مقترحا جديا وذا مصداقية، بل جعلتها أساسا واضحا للعملية التفاوضية، مع الترحيب بالمقترحات البناءة التي يمكن أن تقدمها الأطراف استجابة للمبادرة المغربية. كما أشار القرار إلى أن الحكم الذاتي الحقيقي يمكن أن يمثل أحد أكثر النتائج قابلية للتطبيق، مع التأكيد على ضرورة أن تفضي المفاوضات إلى حل سياسي نهائي ومقبول بصورة متبادلة يضمن تقرير المصير لشعب الصحراء.

وبذلك يكون القرار 2797 قد أعاد ترتيب المرجعيات التي ينطلق منها النقاش داخل مجلس الأمن، وكرس مكانة المبادرة المغربية باعتبارها أرضية مركزية للتفاوض، دون أن يعني ذلك حسم جميع جوانب النزاع أو إلغاء ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف. وتبرز أهمية هذا التحول في كونه يضع المبادرة المغربية في موقع متقدم داخل المسار الأممي، ويجعل النقاش حولها يتجاوز مرحلة تقييم جديتها وواقعيتها إلى مرحلة البحث في إمكانات تنزيلها والضمانات السياسية والمؤسساتية المرتبطة بها.

كما أن اعتماد القرار جاء في سياق تصاعد الدعم الدولي للمقترح المغربي، خاصة من طرف القوى الدولية المؤثرة في مجلس الأمن. فقد عززت الولايات المتحدة موقفها الداعم للمبادرة المغربية، واعتبرتها أساسا مناسبا للتوصل إلى حل سياسي، كما أكدت فرنسا دعمها لمخطط الحكم الذاتي باعتباره أساسا للتفاوض ووسيلة واقعية لإنهاء النزاع. وبدورها، أعلنت المملكة المتحدة تأييدها للمبادرة المغربية، ووصفتها بأنها الأساس الأكثر مصداقية وقابلية للتطبيق وبراغماتية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة.

وامتد هذا الدعم إلى عدد من الدول الأوروبية، من بينها إسبانيا وألمانيا، اللتان عبرتا عن مواقف داعمة للمبادرة المغربية، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي في إطار الأمم المتحدة. كما ساهمت التحولات التي عرفتها مواقف عدد من الدول الإفريقية والعربية والآسيوية في تعزيز الحضور الدبلوماسي المغربي، وتوسيع دائرة الدول التي تعتبر الحكم الذاتي أرضية مناسبة لتسوية النزاع.

ساهمت المواقف الصادرة عن مجلس الأمن في تعزيز مكانة المقترح المغربي، حيث اعتبر المجلس منذ سنة 2007 أن المبادرة المغربية تشكل جهدا جديا وذا مصداقية من أجل المضي قدما نحو التسوية السياسية. كما ظلت قراراته المتعاقبة تدعو الأطراف إلى الدخول في مفاوضات دون شروط مسبقة، والبحث عن حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الجميع، في إطار التوافق والواقعية.

ولا تقتصر أهمية هذه المواقف على بعدها السياسي، بل ترتبط كذلك بالتحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة، إذ أصبحت قضية الصحراء مرتبطة بصورة متزايدة بحسابات الأمن والاستقرار الإقليمي، خاصة في ظل التحديات التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، من انتشار الجماعات المسلحة وشبكات الاتجار غير المشروع والهجرة غير النظامية، فضلا عن التنافس الدولي على النفوذ والموارد والممرات التجارية.

ومن هذا المنطلق، ترى الدول الداعمة للمقترح المغربي أن الوصول إلى تسوية سياسية من شأنه أن يساهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة المغاربية، ويفتح آفاقا جديدة أمام التعاون الاقتصادي والأمني بين دولها. كما أن إنهاء النزاع من شأنه أن يعيد الاعتبار لمشروع الاتحاد المغاربي، الذي ظل معطلا بفعل التوترات السياسية والخلافات القائمة بين بعض دول المنطقة.

وعلى المستوى الاقتصادي، يتيح استقرار الأقاليم الجنوبية فرصا مهمة لتعزيز الشراكات الاستثمارية والتجارية، خاصة في مجالات الطاقات المتجددة والاقتصاد الأزرق والبنيات التحتية والنقل واللوجستيك، فضلا عن الإمكانات التي يوفرها الموقع الجغرافي للصحراء المغربية باعتباره حلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا وعمقا استراتيجيا للتبادل التجاري مع بلدان الساحل وغرب إفريقيا.



تعثر تجديد ولاية البعثة يكشف عن تراجع إمكانية استمرار آليات التدبير الأممي القديمة بالصيغة نفسها، ويفتح المجال أمام التفكير في مقاربات جديدة تتلاءم مع التحولات التي عرفها المسار السياسي، دون أن يعني ذلك أن إنهاء البعثة قد حسم الوضع النهائي للإقليم أو ألغى المرجعيات القانونية والسياسية التي يستند إليها النزاع.

كما أن المبادرة المغربية تكتسب أهمية إضافية من خلال ما تتضمنه من إمكانات لتطوير النموذج المؤسساتي والتنموي في الأقاليم الجنوبية، حيث تقوم على تمكين السكان من تدبير شؤونهم المحلية عبر مؤسسات منتخبة، وتوسيع اختصاصات الهيئات الجهوية، وضمان المشاركة في تدبير الموارد والتنمية المحلية، مع احترام الثوابت الدستورية للمملكة. وهو ما يجعل الحكم الذاتي تصورا يتجاوز البعد الترابي إلى بناء نموذج للحكامة المحلية يوازن بين الوحدة الوطنية والتعددية السياسية والخصوصيات المجالية.

وفي السياق ذاته، لا يمكن إغفال ما عرفته الأقاليم الجنوبية من تحولات تنموية خلال السنوات الأخيرة، خاصة في مجال البنيات التحتية والموانئ والطرق والطاقة والقطاعات الاجتماعية، وفي مقدمتها المشاريع المرتبطة بالنموذج التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية. وقد ساهمت هذه المشاريع في تعزيز جاذبية المنطقة اقتصاديا، ورفع مستوى ارتباطها بالعمق الإفريقي، وتوفير شروط أفضل لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والدولية.

غير أن التحول الذي أحدثه القرار 2797 لم يقتصر على تحديد أساس المفاوضات، بل فتح كذلك النقاش حول مستقبل بعثة المينورسو، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم مراجعة استراتيجية بشأن مستقبل ولايتها، مع مراعاة نتائج المفاوضات السياسية. وقد جاء هذا التوجه في سياق تزايد التساؤلات حول مدى قدرة البعثة على تنفيذ المهام التي أنشئت من أجلها، خاصة أن الاستفتاء الذي كان يمثل غايتها الأساسية لم يتم تنظيمه منذ سنة 1991، بسبب الخلافات المرتبطة بتحديد الهيئة الناخبة وطبيعة الخيارات المطروحة.

وقد أعادت هذه المراجعة طرح سؤال جوهري يتعلق بمدى ملاءمة استمرار البعثة بصيغتها التقليدية مع التحولات التي عرفها النزاع، خاصة بعد انتقال النقاش الأممي إلى مرحلة جديدة تقوم على التفاوض على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي. كما أن استمرار البعثة لعقود دون تحقيق الغاية الأساسية التي أنشئت من أجلها جعل عددا من الدول يدعو إلى مراجعة مهامها وهياكلها وطرق اشتغالها، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة.

وقد بلغ هذا النقاش ذروته خلال شهر أكتوبر 2026، عندما تقدم الجانب الأمريكي بمشروع قرار يرمي إلى تجديد ولاية المينورسو لمدة سنة إضافية، مع تغيير تسميتها إلى بعثة الأمم المتحدة في الصحراء، وإدخال تعديلات على مهامها بما يجعلها أكثر انسجاما مع التطورات السياسية التي عرفها الملف. كما تضمن المشروع مقتضيات تتعلق بمستقبل البعثة وهيكلتها ومواردها، مع إبقاء المجال مفتوحا أمام إعادة النظر في طبيعة ولايتها في ضوء تقدم المسار السياسي.

غير أن المشروع الأمريكي لم يتمكن من الحصول على موافقة مجلس الأمن، بعدما استخدمت روسيا حق



النقض ضده، رغم تصويت أحد عشر عضوا لصالحه، مقابل صوت واحد معارض وثلاثة أعضاء امتنعوا عن التصويت. وقد بررت موسكو موقفها باعتبار أن المشروع يتضمن صياغات أحادية الجانب، وأنه لا ينبغي للمجلس أن يحدد بصورة مسبقة مآل المفاوضات أو يفرض تصورا معينا للحل دون التوافق بين الأطراف.

وفي المقابل، قدمت روسيا مشروع قرار بديل يدعو إلى تمديد ولاية المينورسو لمدة سنة أخرى دون إدخال تغييرات جوهرية على طبيعة مهمتها، غير أن هذا المشروع لم يحصل بدوره على الأصوات التسعة اللازمة لاعتماده، حيث صوتت لصالحه ثلاث دول فقط، وعارضته الولايات المتحدة، فيما امتنع أحد عشر عضوا عن التصويت.

ونتيجة لذلك، أخفق مجلس الأمن في اعتماد أي من المشروعين، وانتهت ولاية المينورسو بتاريخ 31 أكتوبر 2026 دون صدور قرار جديد بتمديدها، لتبدأ الأمم المتحدة عملية تصفية وجود البعثة وعملياتها الميدانية ابتداء من فاتح نوفمبر. ويعد هذا التطور من أبرز التحولات التي عرفها الملف منذ إنشاء البعثة سنة 1991، بالنظر إلى أنه أنهى مرحلة طويلة من الحضور الأممي الميداني في إطار المهمة التي أنشئت أساسا لتنظيم الاستفتاء ومراقبة وقف إطلاق النار.

وتبرز أهمية هذا المستجد في كونه يعكس عمق الاختلافات داخل مجلس الأمن بشأن طبيعة المرحلة المقبلة، كما يطرح تساؤلات حول الآليات التي يمكن أن تعتمدها الأمم المتحدة لمواصلة دورها في تسوية النزاع، خاصة أن انتهاء ولاية المينورسو لا يعني انتهاء مسؤولية المنظمة الأممية أو توقف جهود المبعوث الشخصي للأمين العام.

كما أن تعثر تجديد ولاية البعثة يكشف عن تراجع إمكانية استمرار آليات التدبير الأممي القديمة بالصيغة نفسها، ويفتح المجال أمام التفكير في مقاربات جديدة تتلاءم مع التحولات التي عرفها المسار السياسي، دون أن يعني ذلك أن إنهاء البعثة قد حسم الوضع النهائي للإقليم أو ألغى المرجعيات القانونية والسياسية التي يستند إليها النزاع.

وبذلك، فإن المرحلة الراهنة تضع المبادرة المغربية أمام اختبار جديد، يتمثل في قدرتها على الانتقال من موقع المقترح الذي يحظى بدعم دولي متزايد إلى تصور سياسي ومؤسساتي قابل للتفاوض والتنزيل، خاصة في ظل الحاجة إلى توضيح الضمانات المرتبطة بممارسة الحكم الذاتي، وتحديد الاختصاصات والعلاقات بين المؤسسات المحلية والسلطات المركزية، بما يضمن بناء صيغة توافقية قابلة للاستمرار.

عزلة البوليساريو والجزائر أمام جدية المقترح المغربي

لقد شكل تقديم المغرب لمبادرة الحكم الذاتي سنة 2007 تحولا في مسار النزاع، إذ انتقل النقاش من التمسك بالمقترحات التقليدية إلى البحث عن حل سياسي واقعي يراعي التحولات التي عرفتها المنطقة، ويستحضر تعقيدات تطبيق الاستفتاء الذي ظل موضوع خلاف بين الأطراف. وفي الوقت الذي عمل فيه المغرب على تطوير مبادرته وتعزيز حضورها داخل المؤسسات الدولية، ظلت الجزائر وجبهة البوليساريو متمسكتين بمواقفهما السابقة، وهو ما ساهم في اتساع الهوة بين التصور المغربي والتصور الذي تدافع عنه الأطراف الأخرى.

وقد تعزز هذا التباين مع اعتماد القرار 2797، الذي جعل المبادرة المغربية أساسا للمفاوضات، ودعا الأطراف إلى الانخراط في المناقشات دون شروط مسبقة. وهو ما وضع الجزائر والبوليساريو أمام واقع تفاوضي جديد، لم يعد فيه الاكتفاء برفض المقترح المغربي كافيا للتأثير في مسار التسوية، بل أصبح من الضروري تقديم تصورات عملية ومقترحات بناءة تساهم في الوصول إلى حل سياسي نهائي.

ويعزى استمرار هذا التباين إلى تمسك الأطراف الأخرى بمواقف لم تعرف تغييرا جوهريا يواكب التحولات السياسية والدبلوماسية التي شهدتها القضية، خاصة في ظل تزايد عدد الدول التي باتت تعتبر الحكم الذاتي أرضية مناسبة للتفاوض. غير أن الحديث عن عزلة هذه الأطراف ينبغي أن يستحضر استمرار وجود مواقف دولية متحفظة على بعض مضامين المقترح المغربي، وهو ما يجعل المشهد الدبلوماسي أكثر تعقيدا من مجرد انقسام بين مؤيد ومعارض.

> **رفض جبهة "البولساريو" للمبادرة المغربية لا يمكن فصله عن موقفها من مسألة تقرير المصير، التي لا تزال حاضرة في القرارات الأممية، بما فيها القرار 2797 نفسه. فقد أكد المجلس أن الحل السياسي النهائي يجب أن يكون مقبولا من الأطراف وأن يوفر إمكانية تقرير المصير، وهو ما يعني أن نجاح أي مفاوضات يقتضي البحث عن صيغة سياسية تضمن التوافق وتوفر الضمانات الضرورية لتنفيذ الحل المتفق عليه.**

"البوليساريو" والمقترح المغربي

ظلت جبهة البوليساريو ترفض المبادرة المغربية للحكم الذاتي، باعتبارها لا تستجيب لمطلبها المتعلق بالاستقلال، وتتمسك بضرورة تنظيم استفتاء لتقرير المصير يتضمن خيار الاستقلال. وقد ظل هذا الموقف حاضرا في مختلف مراحل التفاوض، رغم التحولات التي عرفتها المرجعيات الأممية وتزايد الدعم الدولي للمبادرة المغربية.

ولفهم هذا الموقف، لابد من العودة إلى السياق الذي سبق تقديم المبادرة المغربية، حيث شهدت المفاوضات خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة تعثرا واضحا، خاصة بعد فشل الجهود الرامية إلى تطبيق مخطط التسوية الأممي. فقد ظلت مسألة تحديد الهيئة الناخبة من أبرز العقبات التي حالت دون تنظيم الاستفتاء، بسبب الخلافات حول معايير تحديد الأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه، وهو ما جعل الأمم المتحدة أمام صعوبة حقيقية في تنفيذ المخطط الذي وضعته في بداية التسعينيات.

وفي هذا السياق، بدأ المغرب يتجه نحو البحث عن صيغة سياسية بديلة، تقوم على منح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا موسعا في إطار السيادة المغربية. وقد جاء هذا التوجه ليشكل تحولا في المقاربة المغربية، من خلال تقديم حل يوازن بين مقتضيات الوحدة الترابية ومتطلبات المشاركة السياسية والتدبير المحلي.

غير أن جبهة البوليساريو قابلت هذا التوجه بالرفض، وأكدت تمسكها بالاستفتاء باعتباره الآلية التي تعتبرها الوحيدة الكفيلة بتجسيد حق تقرير المصير. وقد استمر هذا الموقف بعد تقديم المبادرة سنة 2007، كما تجدد بصورة واضحة عقب اعتماد القرار 2797، الذي جعل المقترح المغربي أساسا للمفاوضات.

وتكمن الإشكالية التي تواجه الجبهة في أن القرار الأممي الجديد لم يعد يضع مختلف التصورات في الموقع نفسه من حيث المرجعية التفاوضية، بل جعل المبادرة المغربية نقطة الانطلاق الأساسية للمناقشات، مع الترحيب بالمقترحات البناءة التي يمكن أن تقدمها الأطراف الأخرى استجابة لها. وهو ما يفرض على الجبهة البحث عن كيفية التعامل مع هذا المعطى الجديد، بدل الاكتفاء بتكرار المواقف السابقة.

كما أن تمسك جبهة البوليساريو برفض المبادرة دون تقديم تصور بديل قابل للتفاوض والتنفيذ يضعف فرص الانتقال إلى مرحلة جديدة من التسوية، خاصة أن المجتمع الدولي أصبح أكثر ميلا إلى تجاوز حالة الجمود التي استمرت لعقود، والبحث عن حل سياسي يراعي التوازنات القائمة ومتطلبات الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومع ذلك، فإن رفض الجبهة للمبادرة المغربية لا يمكن فصله عن موقفها من مسألة تقرير المصير، التي لا تزال حاضرة في القرارات الأممية، بما فيها القرار 2797 نفسه. فقد أكد المجلس أن الحل السياسي النهائي يجب أن يكون مقبولا من الأطراف وأن يوفر إمكانية تقرير المصير، وهو ما يعني أن نجاح أي مفاوضات يقتضي البحث عن صيغة سياسية تضمن التوافق وتوفر الضمانات الضرورية لتنفيذ الحل المتفق عليه.

ومن جهة أخرى، فإن التطورات التي عرفها مجلس الأمن في أكتوبر 2026 كشفت عن استمرار قدرة الجبهة على الاستناد إلى مواقف بعض الدول التي تتحفظ على الصيغ التي تعتبرها محددة مسبقا لنتيجة المفاوضات. وقد تجلى ذلك في الموقف الروسي الرافض للمشروع الأمريكي، بدعوى أنه لا يوفر التوازن المطلوب بين الأطراف، ويؤدي إلى ترجيح تصور معين للحل على حساب باقي التصورات.

وبالتالي، فإن المرحلة الحالية تضع جبهة البوليساريو أمام تحدي إعادة تقييم موقفها التفاوضي، خاصة أن استمرار النزاع لا يخدم الاستقرار الإقليمي ولا يساهم في تحسين الأوضاع الإنسانية والاجتماعية للسكان المعنيين. كما أن استمرار الخلاف يكرس وضعا استثنائيا طال أمده، ويحول دون استثمار الإمكانات الاقتصادية والبشرية التي تزخر بها المنطقة.

ومن هنا، فإن الانخراط الجدي في المفاوضات على أساس القرار 2797 يظل المدخل الأساسي أمام الجبهة للمساهمة في إيجاد تسوية سياسية، عوض الاستمرار في التمسك بمواقف جامدة لا تستحضر التحولات التي عرفتها القضية ولا التوجه الذي بات يحكم النقاش داخل مجلس الأمن.

الجزائر وعرقلة المسار السياسي

لا يمكن تناول قضية الصحراء المغربية دون التوقف عند الدور الذي تضطلع به الجزائر في هذا النزاع، باعتبارها طرفا أساسيا في التفاعلات السياسية والإقليمية المرتبطة به، وفاعلا مؤثرا في مواقف جبهة البوليساريو وفي مسار المفاوضات الأممية.

وقد ظلت الجزائر تؤكد في مواقفها الرسمية أنها ليست طرفا مباشرا في النزاع، وأن دورها يقتصر على دعم حق تقرير المصير، غير أن تطورات الملف جعلت مجلس الأمن يوجه الدعوة إليها، إلى جانب المغرب والبوليساريو وموريتانيا، للمشاركة في المناقشات السياسية الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي.

وقد شكل اعتماد القرار 2797 تطورا مهما في هذا السياق، بالنظر إلى تأكيده على ضرورة انخراط الأطراف المعنية في المفاوضات دون شروط مسبقة، مع اتخاذ المبادرة المغربية أساسا للنقاش. وهو ما يضع الجزائر أمام مسؤولية سياسية ودبلوماسية تتمثل في المساهمة الفعلية في جهود التسوية، وعدم الاكتفاء بالتعبير عن المواقف الرافضة للمقترح المغربي.

وقد اختارت الجزائر الامتناع عن التصويت على القرار 2797، وهو موقف يعكس استمرار تحفظها على المقاربة التي اعتمدها مجلس الأمن، خاصة فيما يتعلق بجعل المبادرة المغربية أساسا للمفاوضات. كما واصلت التأكيد على أن الحل ينبغي أن يستند إلى ممارسة حق تقرير المصير وفق تصورها، وهو ما يعكس استمرار الخلاف بين الموقف الجزائري والتوجه الذي أصبح يحظى بدعم عدد مهم من أعضاء المجلس.

وتكمن أهمية الموقف الجزائري في كونه يتجاوز مجرد الاختلاف حول مضمون المبادرة المغربية، ليرتبط بطبيعة التوازنات الإقليمية في منطقة المغرب العربي، وبالعلاقات بين المغرب والجزائر، وما يترتب عنها من انعكاسات على مستقبل التعاون المغاربي والأمن الإقليمي.

فاستمرار التوتر بين البلدين ساهم في تعطيل العديد من المبادرات الرامية إلى بناء فضاء مغاربي للتعاون والتكامل، كما أدى إلى إضعاف قدرة دول المنطقة على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية المشتركة. وفي الوقت الذي تتجه فيه مناطق إقليمية أخرى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير الشراكات الاستراتيجية، لا يزال الخلاف حول قضية الصحراء يشكل عائقا أساسيا أمام تحقيق الاندماج المغاربي.

كما أن استمرار الجزائر في رفض المبادرة المغربية يطرح سؤال مدى استعدادها للانخراط في تسوية سياسية تقوم على التفاوض والتوافق، خاصة أن القرار 2797 لم يكتف بتوجيه الدعوة إلى المغرب وجبهة البوليساريو، بل شمل الجزائر وموريتانيا ضمن الأطراف التي يتعين عليها المساهمة في المسار السياسي.

> **التحول الذي أحدثه القرار 2797 لم يقتصر على تحديد أساس المفاوضات، بل فتح كذلك النقاش حول مستقبل بعثة المينورسو، حيث دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم مراجعة استراتيجية بشأن مستقبل ولايتها، مع مراعاة نتائج المفاوضات السياسية.**

ومن جانب آخر، فإن التطورات التي عرفها مجلس الأمن في أكتوبر 2026 أظهرت استمرار الاختلاف بين القوى الدولية بشأن مستقبل المينورسو وطبيعة المقاربة التي ينبغي اعتمادها في المرحلة المقبلة. فقد أبدت الجزائر ارتياحا للمشروع الروسي البديل الذي كان يدعو إلى تجديد ولاية البعثة دون إدخال تغييرات جوهرية على مهمتها، كما انتقدت المشروع الأمريكي الذي رأت فيه انحيازا للموقف المغربي.

وقد ساهم هذا الاختلاف في تعثر مجلس الأمن عن اتخاذ قرار جديد بشأن البعثة، حيث لم يتمكن المشروع الأمريكي من تجاوز الفيتو الروسي، كما لم يحصل المشروع الروسي على الأغلبية اللازمة لاعتماده. وهو ما أدى إلى انتهاء ولاية المينورسو في 31 أكتوبر 2026، دون اتفاق داخل المجلس حول صيغة جديدة لوجودها.

وتكتسي هذه النتيجة أهمية خاصة، لأنها كشفت عن أن الخلاف حول قضية الصحراء لم يعد مقتصرا على مواقف الأطراف المعنية بالنزاع، بل امتد إلى تباينات داخل مجلس الأمن بشأن طبيعة الحل السياسي ومستقبل آليات الحضور الأممي. كما أظهرت أن التحولات التي عرفتها المرجعية التفاوضية لم تؤد إلى اختفاء الخلافات الدولية، وإنما أعادت تشكيلها وفق اعتبارات سياسية واستراتيجية مختلفة.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار انتهاء ولاية المينورسو بمثابة تسوية للنزاع أو نهاية للدور الأممي في القضية، بل هو تطور مرتبط بفشل مجلس الأمن في الاتفاق على تمديد ولاية البعثة أو إعادة هيكلتها. فالمنظمة الأممية تظل معنية بمواصلة الجهود السياسية من خلال الأمين العام ومبعوثه الشخصي، كما تظل الحاجة قائمة إلى توفير الشروط الضرورية للحفاظ على الاستقرار الميداني وتجنب أي تصعيد قد يؤثر في مسار المفاوضات.

ومن هنا، فإن الموقف الجزائري يظل عاملا أساسيا في تحديد مآلات التسوية السياسية، خاصة أن أي حل نهائي لا يمكن أن يستند فقط إلى التوازنات داخل مجلس الأمن، وإنما يتطلب أيضا استعداد الأطراف المعنية للانخراط في مفاوضات جدية، وتقديم تنازلات متبادلة، والبحث عن صيغة سياسية قابلة للتطبيق.

كما أن استمرار الجزائر في تبني موقف رافض للمبادرة المغربية دون تقديم تصور بديل يحظى بإمكانية التوافق والتنفيذ من شأنه أن يطيل أمد النزاع، ويزيد من تعقيد الوضع الإقليمي، ويحول دون استثمار التحولات الدبلوماسية التي أفرزها القرار 2797 في بناء تسوية سياسية مستدامة.



جامعة ابن زهر.. عرض تكويني وأكاديمي في خدمة الأقاليم الجنوبية للمملكة



تعد جامعة ابن زهر أكبر جامعة على الصعيد الوطني من حيث التغطية الترابية وعدد الطلبة وعدد المؤسسات الجامعية، إذ تشمل مختلف الحقول المعرفية، وتمتد على خمس جهات تمثل ما يقارب 54٪ من التراب الوطني.

ويتجاوز عدد طلبتها خلال هذه السنة الجامعية 170.000 طالب وطالبة، موزعين على 40 مؤسسة جامعية منتشرة في 10 أقاليم، تتجسد في 10 مدن جامعية.

جامعة ابن زهر
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵖⵓⵔ ⵣⵉⵔⵔ
UNIVERSITÉ IBN ZOHR

وعلى مستوى البحث العلمي، تحتضن الجامعة 113 مختبراً للبحث، إضافة إلى مدينة للابتكار أُحدثت بشراكة مع مجلس جهة سوس ماسة، بما يعزز دورها في دعم البحث والتنمية الجهوية.

العرض الجامعي بجهات الصحراء المغربية

احتفل المغرب يوم 31 أكتوبر 2026 بأول عيد للوحدة، وهو العيد الوطني الذي أقره الملك محمد السادس في بلاغ للديوان الملكي بتاريخ 4 نونبر 2025، عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم 2025/2797 الداعم لمبادرة الحكم الذاتي.

وتتزامن هذه الذكرى الأولى مع مرحلة جديدة في مسار التعليم العالي بالجهات الجنوبية الثلاث. فقد انتقلت المنطقة من نواة جامعية محدودة إلى شبكة من الكليات والمدارس والمعاهد، تؤطرها أساساً جامعة ابن زهر، وتتوجها مؤسسات من الجيل الجديد مثل المدرستين الوطنيتين للتكنولوجيات المتقدمة بالعيون والداخلة.

تعرض هذه الورقة العرض الجامعي في كل جهة، ثم الأنشطة المبرمجة مع الشركاء لتخليد عيد الوحدة.

جهة كلميم واد نون

تتوفر الجهة على عرض جامعي متنوع موزع على أربعة أقاليم، تعزز بشكل لافت منذ اتفاقيات دجنبر 2020 مع مجلس الجهة والولاية والجماعات الترابية.

ملاحظـــات	المدينـة	المؤسسة
افتتحت رسمياً يوم 24 شتنبر 2026، بشراكة مع الولاية ومجلس الجهة	كلميم	كلية العلوم والتقنيات
فتحت أبوابها في الموسم 2023-2024، بفوج أول من مئة طالب	كلميم	كلية الطب والصيدلة
اعتماد مجلس الجامعة بتاريخ 22 يوليوز 2026 مع تخصيص غلاف مالي مهم من الجهة	كلميم	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير
مؤسسة مرت بعدة مراحل من مركز خاص إلى كلية قائمة وموطنة بالمدرسة العليا للتكنولوجيا	كلميم	كلية الاقتصاد والتدبير
الكلية تشتغل مؤقتاً بالخزانة الوسائطية التي وضعها المجلس الجماعي لكلميم رهن إشارة الجامعة	كلميم	كلية الطب والصيدلة
من أقدم المؤسسات الجامعية بالجهة	كلميم	المدرسة العليا للتكنولوجيا

يمنح هذا العرض الجهة مسارات كاملة في الطب والهندسة والتدبير والعلوم، ويقلص حاجة الطلبة إلى التنقل نحو أكادير.

جهة العيون الساقية الحمراء

أصبحت العيون قطباً جامعياً يجمع الطب والهندسة والتكنولوجيا، وتوج ذلك بإطلاق المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة يوم 29 شتنبر 2026.

ملاحظـــات	المدينـة	المؤسسة
أُحدثت بقرار لمجلس الجامعة يوم 31 أكتوبر 2025؛ فوج أول من حوالي 70 طالباً يدرس مؤقتاً بمرافق كلية الطب	العيون	المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة
مؤسسة حديثة بالإقليم ستعرف تخرج أول فوج هده السنة	العيون	كلية الطب والصيدلة
من أقدم المؤسسات الجامعية بالجهة، ومنسقة المؤتمر الإفريقي للمدن الذكية	العيون	المدرسة العليا للتكنولوجيا
مؤسسات ذات استقطاب مفتوح	السمارة	الكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
مركز للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، تم تدشينه يوم 28 أكتوبر 2026	السمارة	موطن بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

أنشطة جامعية بمناسبة عيد الوحدة

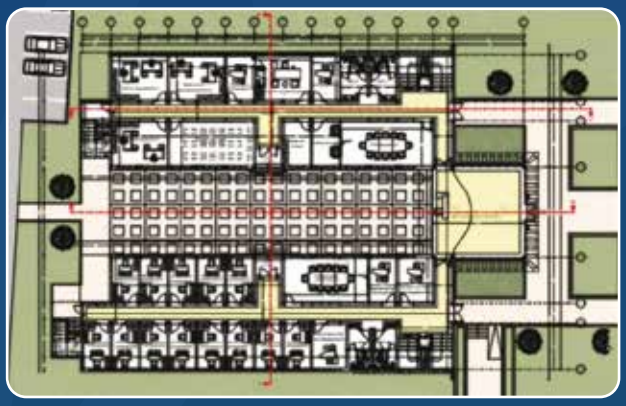
برمجت جامعة ابن زهر ومؤسساتها بالأقاليم الجنوبية ست تظاهرات علمية بين 26 و30 أكتوبر 2026، بمشاركة شركاء مغاربة وأفارقة وأمريكيين.

المنظمون والشركاء	النشاط	المدينة	التاريخ
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير؛ المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الصحراء؛ المعهد الإفريقي لبناء السلم وتحويل النزاعات؛ المنتدى الدولي للتعاون المغربي الإفريقي	النسخة الأولى من «أيام الوحدة»: لقاء دولي حول دور الجامعة في تنمية الأقاليم الجنوبية، وندوتان وطنيتان حول عيد الوحدة والذاكرة المشتركة، وجائزة أفضل أطروحة حول المجال الصحراوي، وتوقيع كتاب	الداخلة	29–30 أكتوبر
كلية الطب والصيدلة بالعيون؛ مجلس جهة العيون الساقية الحمراء؛ أطباء من بوسطن ونيويورك	الدورة الثانية للأيام الطبية المغربية الأمريكية تزامناً مع احتفالات عيد الوحدة: محاضرات وورشات في عدة تخصصات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الصحة، مع توقيع مذكرتي تفاهم مع مؤسستين أمريكيتين في التكوين والبحث	العيون	29–30 أكتوبر
المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون؛ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالسمارة؛ عمالة إقليم السمارة	تدشين ملحقة المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون بمركز السمارة، ومركز للأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي يستقبل أزيد من 140 طالباً في سلك الباشلور	السمارة	أواخر أكتوبر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالسمارة؛ المديرية الإقليمية للثقافة؛ كلية الآداب بأكادير؛ جامعة لاس بالماس دي غران كناريا؛ باحثون من موريتانيا	الندوة الدولية الأولى «الروابط العابرة للحدود والذاكرة المشتركة» حول التلاقح الثقافي بين الصحراء وجزر الكناري	السمارة	28 أكتوبر
المدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون (الجهة المنظمة)؛ جامعة ابن زهر؛ جامعة عبد المالك السعدي والمدرسة العليا للتكنولوجيا بتطوان؛ المركز الإفريقي للتكوين والبحث الإداري للتنمية (CAFRAD)	المؤتمر الإفريقي الأول للمدن الذكية والابتكار CICSA2026 تحت شعار «التحول الذكي»، مع «هاكاثون المدينة الذكية» للطلبة	العيون	27–29 أكتوبر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالسمارة؛ كلية الشريعة بفاس؛ مؤسسة لسان الدين بن الخطيب للبحث والتعاون الثقافي؛ بحضور عامل الإقليم	ندوة «الروابط الروحية بين فاس والسمارة» مع مائدة مستديرة وأمسية شعرية وتكريم شخصيات أكاديمية	السمارة	26 أكتوبر

جهة الداخلة وادي الذهب

تتوفر الداخلة اليوم على مركب جامعي يضم ثلاث مدارس متخصصة، آخرها المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة التي انطلقت يوم 28 شتنبر 2026.

ملاحظـــات	المؤسسة
استثمار مالي مهم من طرف جميع الشركاء بما في ذلك المجلس الجهوي عبر اتفاقية مع جامعة ابن زهر	المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة، موطنة داخل بنايات المدرسة العليا للتكنولوجيا
تحتفي بمرور عشر سنوات على إحداثها، وتخرج العشرات سنوياً نحو سوق الشغل بالجهة	المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير
المؤسسة الجامعية الثانية بمدينة الداخلة	المدرسة العليا للتكنولوجيا





مشاريع جامعية مبرمجة

تستعد جامعة ابن زهر لإطلاق خمسة أوراش بالجهات الجنوبية، ثلاثة منها في مرحلة انطلاق الأشغال، واثنان في مرحلة الدراسات التقنية، بدعم مالي مباشر من مجالس الجهات الثلاث.

المساهمة المالية للجهة	المرحلة	المدينـة	المشروع
تمويلات مهمة صادق عليها مجلس جهة كلميم واد نون،	انطلاق الأشغال قريباً	كلميم	بناء كلية الاقتصاد والتدبير
بشراكة مع الشركاء الجهويين ومع الوزارة	انطلاق الأشغال قريباً	كلميم	بناء كلية الطب والصيدلة
تمويلات مهمـــة صادق عليها مجلس الجهة وتحت اشـــراف الشـــركة «الداخلـــة للتهيئة والتنمية»	انطلاق الأشغال قريباً	الداخلة	بناء وتجهيز المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة
بشراكة مع الولاية ومجلس الجهة	قرب إطلاق الدراسات التقنية	كلميم	كلية العلوم والتقنيات
صادق مجلس جهة العيون الســاقية الحمراء فـــي دورة يوليوز 2026 علـــى اتفاقية البناء والتجهيز	قرب إطلاق الدراسات التقنية	العيون	بناء وتجهيز المدرسة الوطنية للتكنولوجيات المتقدمة

Vivo energy
Maroc



Insuffler l'énergie, d'un M★ROC uni.

Vivo Energy Maroc célèbre la Fête de l'Unité et met à l'honneur la force du Maroc : des énergies venues de tous les horizons, qui contribuent chaque jour au développement des territoires et construisent ensemble un Maroc uni, un Maroc qui avance.

Shell Licensee